

اللفظ القرآني أقسامه ودلالته



د. وليد محمد عبد العزيز الحمد (*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومتبعي هديه إلى يوم الدين، وبعد:

فمما لا شك فيه أن فهم أي علم من العلوم يقتضي من الإنسان أن يكون ملمماً بأسسه العامة ومميزاته الخاصة، حتى يكون على بصيرة، وبقدر ما يتمكن الإنسان من أدوات هذا العلم بقدر ما يتبحر في فهمه ويغوص في أسرارهِ.

وإذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسان عربي مبين كما قال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (٢: يوسف) فإن فهمه يتوقف على معرفة ألفاظه ومدلولاتها، كالعام والخاص والمنطوق والمفهوم والحقيقة والمجاز وغير ذلك مما ينبغي على المفسر أن يلم به ويدرك أسرارهِ، والله درهِ التابعي الجليل مجاهد بن جبر (ت: ١٠٤ هـ) حيث قال: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب".

(*) أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

كما يؤكد هذا الدكتور / صبحي الصالح فيقول: "يردد المفسرون عبارة - القرآن يفسر بعضه بعضاً - كلما وجدوا أنفسهم أمام آية قرآنية تزدد دلالتها وضوحاً بمقارنتها بآية أخرى، وإن لهم أن ينهجوا في تأويل القرآن هذا المنهج لأن دلالة القرآن تمتاز بالدقة والإحاطة والشمول، وقلما نجد فيه عاماً أو مطلقاً أو مجملاً ينبغي أن يخص أو يقيد أو يفصل إلا تم له في موضع آخر ما ينبغي له من تخصيص أو تقييد أو تفصيل، ولقد كانت هذه الدلالة الشاملة جديرة أن توحى إلى العلماء وضع مصطلحات خاصة يرمز بكل منها إلى السمة البارزة في كل فكرة يدعو إليها القرآن وفي كل مشهد يصوره، ومن هنا نشأ في الدراسات الإسلامية ما يسمى بمنطوق القرآن ومفهومه وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيده ومجمله ومفصله وعرفت هذه المصطلحات وأمثالها واستعرضت الشواهد الكثيرة الدالة عليه"^(١).

هذا ولقد فطن العلماء - قدامى ومحدثين - إلى أهمية دراسة هذه الألفاظ القرآنية ومعرفة دلالاتها، ولذا فقد تباينت مناهجهم في دراستها، فمنهم من بحثها على أساس تشريعي وهم الأصوليون، ومنهم من بحثها على أساس منطقي وهم المتكلمون، وآخرون نظروا إليها من خلال زاوية لغوية وأدبية ليتبعوا بشغف ولذة طريقة القرآن ومنهجه في الأداء والتعبير وهم البلاغيون واللغويون.

أسباب اختيار البحث:

- إن أبرز الدوافع والأسباب وراء اختيار هذا البحث الماتع تتلخص فيما يلي:
- أهمية هذا الموضوع لتعلقه بالقرآن الكريم.
- لا شك أن اللفظ القرآني له أهمية بالغة في البلاغة الجمالية والصور الرائعة التي يستنبطها المفسر من هذا العلم.
- أن هذا العلم الذي يضمن مادة بلاغية غزيرة عنيت في التدليل عليها بالقرآن الكريم.

(١) مباحث في علوم القرآن، ص ٢٩٩.

منهج في البحث:

أما المنهج الذي اعتمدت عليه في عرض البحث فهو:
المنهج الوصفي: وذلك بشرح القضايا شرحاً يسيراً، ثم ضرب أمثلة متعددة عليها
وتوضيح الفروق بين تلك الأمثلة التي يتم تناولها.

الدراسات السابقة:

مما هو جدير بالذكر أنني لم أجد دراسة مستقلة تضم بين دفتيها علوم القرآن الكريم المتعلقة بألفاظه ودلالاتها حسب اعتباراتها المختلفة، اللهم إلا ما نجده مبثوئاً في مظانه من كتب علوم القرآن القديمة والحديثة، حيث تناولت هذه الكتب تلك العلوم باعتبارها أنواعاً من علوم القرآن الكريم، مثل: "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (ت: ٩١١ هـ) و"مباحث في علوم القرآن" للدكتور/ صبحي الصالح والشيخ مناع القطان وغير ذلك من هذه الكتب التي ألفت الضوء على أقسام اللفظ القرآني.

خطة البحث:

- اقتضت طبيعة هذا البحث أن يبني على مقدمة ومباحث أربعة هي:
- المبحث الأول: أقسام اللفظ القرآني من حيث دلالاته على الشمول من عدمه.
 - المبحث الثاني: أقسام اللفظ القرآني من حيث وضوح الدلالة وخفائها.
 - المبحث الثالث: أقسام اللفظ القرآني باعتبار استعماله في معناه.
 - المبحث الرابع: أقسام اللفظ القرآني من حيث طرق دلالاته.
 - ثم جاءت الخاتمة لتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث..
 - وبعدها فهرس (أهم المصادر والمراجع).

والله الموفق،،،،

الباحث

المبحث الأول

أقسام اللفظ القرآني من حيث دلالاته على الشمول من عدمه

ينقسم اللفظ القرآني من حيث شمول الدلالة على أفرادهِ من عدمها إلى ثلاثة أقسام هي: العام والخاص، والمشارك وذلك على النحو التالي:

أولاً: العام: هو اللفظ المستغرق لما يصلح له من غير حصر^(١)، مثل قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٣٨: المائدة)، فلفظ السارق والسارقة في الآية تستغرق كل سارق وسارقة فكل من صدق عليه هذا الاسم استحق العقوبة وهي قطع اليد.

ب - أَلْفَاظُ الْعُمُومِ:

الألفاظ الموضوعية في اللغة العربية لتدل على العموم كثيرة، منها^(٢):

- ١ - المفرد المعروف بـ (ال) الاستغراقية مثل (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ)^(٣)، (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)^(٤) فلفظ السارق والسارقة في الآية الأولى، والزانية والزاني في الآية الثانية، ولفظ البيع والربا في الآية الثالثة، مفرد معرف بـ (ال) الاستغراقية، فهو عام يشمل كل الأفراد التي يصدق عليها، من غير حصر بعدد.

(١) الإتيان ٢ / ٢١.

(٢) انظر: الإتيان ٢ / ٢١ ومباحث في علوم القرآن لمناح القطان، ص ٢٣٣ - ٢٣٤. ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) النور: ٢.

(٤) البقرة، ٢٧٥.

٢- الجمع المعروف بـ (ال) الجنسية التي تفيد الاستغراق، مثل: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ)^(١) فلفظ المطلقات والمنافقين جمع معرف بـ (ال) الجنسية التي تفيد الاستغراق، فيعم كل مطلقة ومنافق.

٣- أسماء الأجناس - وهي ما لا واحد لها من لفظها، كحيوان، ماء، تراب - إذا عرفت بـ (ال) الجنسية، كقوله صلى الله عليه وسلم: "الماء طهور لا ينحسه شيء"^(٢)، فلفظ الماء اسم معرف بـ (ال) الجنسية، فيعم كل ماء.

٤- ما أضيف من هذه الأنواع الثلاثة إلى معرفة، كعبيد زيد، ومال عمرو.

٥- أسماء الشرط كمن للعاقل، وما ومهما لغيره، وأين وأنى وحيثما للمكان، ومتى وأيان للزمان، وأي تصلح للجميع، فقول الله تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)^(٣)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من قتل قتيلاً فله سلبه"^(٤)، (من) فيهما شرطية، فهي عامة، تدل الأولى على أن كل من شهد الشهر فالصيام فريضة عليه، وتدل الثانية على أن كل من قتل قتيلاً فله سلبه، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل"^(٥)، عام في كل امرأة.

٦- الاسم الموصول، كما في قوله تعالى: (وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ)^(٦) وقوله:

(١) النساء ١٤٥.

(٢) رواه أحمد وأبو داود كتاب الطهارة باب ما جاء في بئر بضاعة والترمذي برقم (٦٦).

(٣) البقرة ١٨٥.

(٤) رواه البخاري برقم (٢٠٨٣) كتاب فرض الخمس وباب من لم يخمس الأسلاب ومسلم برقم (١٧٥١).

(٥) أخرجه أبو داود والترمذي برقم (١١٠٢) وابن ماجه برقم (١٨٧٩).

(٦) الطلاق: ٤.

(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)^(١)، وقوله: (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)^(٢). فلفظ اللائي في الآية الأولى عام يشمل كل آيسة من المحيض، ولفظ الذين في الآية الثانية عام يشمل كل آكل للربا، ولفظ ما في الآية الثالثة عام يشمل كل النساء، ماعدا الحرمات اللواتي سبق ذكرهن من قبل في قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ...) الآية^(٣).

٧- لفظ كل، ولفظ جميع، فكلّ منهما يفيد العموم فيما يضاف إليه، مثل قوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)^(٤)، وقوله: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ)^(٥). فلفظ كل من الآيتين عام يشمل أفراد ما أضيف إليه على سبيل الاستغراق.

٨- النكرة في سياق النفي، وذلك مثل قوله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)^(٦)، وقوله: (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)^(٧)، (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ)^(٨)...، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا وصية لوارث"^(٩).

ومثل النفي في ذلك النهي، كقوله تعالى: (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا

(١) البقرة ٢٧٥.

(٢) النساء ٢٤.

(٣) النساء ٢٣.

(٤) آل عمران ١٨٥.

(٥) الأعراف ٣١.

(٦) البقرة ٢٥٦.

(٧) البقرة ١٩٧.

(٨) البقرة ٢٣٦.

(٩) أخرجه ابن ماجه برقم ٢٧١٣.

تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ^(١)، والاستفهام الإنكاري، كقوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(٢)، (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا)^(٣)، وأما النكرة في سياق الإثبات فلا تعم بل تخص^(٤).

أقسام العام:

ينقسم العام إلى ثلاثة أقسام هي^(٥):

الأول: الباقي على عمومته، ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (١٧٦ - النساء)، وقوله: (وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) (٤٩ - الكهف) وقوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) (٢٣ - النساء) فإنه لا خصوص فيها.

الثاني: العام المراد به الخصوص - كقوله تعالى: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ) (١٧٣ - آل عمران) فالمراد بالناس الأولى نعيم بن مسعود، والمراد بالناس الثانية أبو سفيان لا العموم في كل منهما، يدل على هذا قوله تعالى: (إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ) فوقعت الإشارة بقوله (ذلكم) إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى به جمعاً لقال (إنما أولئككم الشيطان) وكقوله تعالى: (فَتَادَّتُهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ) (٣٩ - آل عمران) والمنادي جبرائيل كما في قراءة ابن مسعود وقوله: (ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) (١٩٩ - البقرة) والمراد بالناس إبراهيم، أو سائر العرب غير قريش.

الثالث: العام المخصوص: ومنه قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) (١٨٧ - البقرة)، وقوله: (وَلِلَّهِ عَلَى

(١) التوبة: ٨٤.

(٢) فاطر: ٣.

(٣) مريم: ٦٥.

(٤) انظر أصول السرخسي: ١ / ١٦٠.

(٥) انظر: البرهان للزركشي ٢ / ٢٢٠، والإتقان للسيوطي ٢ / ٢١ - ٢٢، ومباحث في علوم القرآن للقطان، ٢٢٤ - ٢٢٥، ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (٩٧ - آل عمران).

الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص:

الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص من وجوه، أهمها^(١):

١ - أن العام المراد به الخصوص لا يراد شموله لجميع الأفراد من أول الأمر، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل في فرد واحد منها أو أكثر.

أما العام المخصوص فأريد عمومته وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لا من جهة الحكم، فالتاس في قوله: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) وإن كان عاماً إلا أنه لم يرد به لفظاً وحكماً سوى فرد واحد، أما لفظ الناس في قوله: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) فهو عام أريد به ما يتناوله اللفظ من الأفراد. وإن كان حكم وجوب الحج لا يتناول إلا المستطيع منهم خاصة.

٢ - والأول مجاز قطعاً، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي واستعماله في بعض أفراده بخلاف الثاني فالأصح فيه أنه حقيقة، لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك التناول حقيقي اتفاقاً، فليكن هذا التناول حقيقياً أيضاً.

٣ - إن قرينة الأول عقلية غالباً ولا تنفك عنه، وقرينة الثاني لفظية وقد تنفك.

حكم العمل بالعام عند العلماء:

ذهب العلماء في حكم العمل بالعام إلى ثلاثة مذاهب^(٢):

الأول: مذهب عامة الأشاعرة، وهو التوقف حتى يقوم دليل عموم أو خصوص، ويسمى أهل هذا المذهب بالواقفية. ومال من الحنفية إلى هذا الرأي أبو سعيد البردعي.

(١) المصادر السابقة.

(٢) كشف الأسرار للبخاري: (١ / ٢٩٩).

الثاني: مذهب أبي عبدالله البلخي من الحنفية والجبائي من المعتزلة، وهو الجزم بأخص الخصوص، كالواحد في الجنس والثلاثة في الجمع، ويسمى أهل هذا المذهب بأرباب الخصوص.

الثالث: مذهب جمهور العلماء، وهو إثبات الحكم في جميع ما يتناوله لفظ العام، ويسمى هذا المذهب بمذهب أرباب العموم.

فأرباب الخصوص يقولون في لفظ المشركين وأمثاله: إنه موضوع لأقل الجمع، وهو للخصوص، ومجاز فيما فوق ذلك، وأرباب العموم يقولون: هو للاستغراق، فإن أريد به البعض فقد تجوز به عن حقيقته ووضعه. والواقفية يقولون هو مشترك أو مجهول الوضع، وإنما ينزل على خصوص أو عموم بقرينة واردة معينة^(١).

مذاهب العلماء في دلالة العام على أفرادها^(٢):

اتفق العلماء على أن دلالة الخاص قطعية، ولكنهم اختلفوا في دلالة العام على أفرادها، فذهب الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وبعض من الحنفية، كأبي منصور الماتريدي إلى أن دلالة على جميع أفرادها ظنية وهو المختار عند مشايخ سمرقند، فيفيد وجوب العمل دون الاعتقاد.

وذهب معظم الحنفية، ومنهم أبو الحسن الكرخي، وأبو بكر الجصاص، إلى أن دلالة على جميع أفرادها قطعية، ومعنى القطع انتفاء الاحتمال الناشئ عن دليل، لا انتفاء الاحتمال مطلقاً، إذ لا عبر بالاحتمال الناشئ عن غير دليل.

وإنما تكون دلالة عندهم قطعية، إذا لم يكن قد خص منه البعض، فإن كان قد خص منه البعض، فدلالته على ما تبقى ظنية لا قطعية.

(١) المستصفي (٢١ / ٣٤ - ٣٦)، والإحكام ج ٢ / ٣٩.

(٢) التلويح على التوضيح ١ / ٣٨ - ٤٠ فواتح الرحموت ١ / ٢٦٦ روضة الناظر لابن قدامة ص ١٢٩ شرح جمع الجوامع للمحلي: (١ / ٣١٧).

حجة الجمهور: وحجة الجمهور أن كل عام يحتمل التخصيص، وهو احتمال ناشئ عن دليل، هو شيوع التخصيص فيه، حتى أصبح لا يخلو منه القليل. ولقد شاع ذلك حتى قيل: "ما من عامٍ إلا وقد خصّ منه البعض". ومن أجل ذلك يؤكد بكل وأجمعين، لدفع احتمال التخصيص، ولولا ورود الاحتمال لما كان هناك حاجة للتأكيد. وإذا ثبت الاحتمال انتفي القطع.

حجة الحنفية: أما الحنفية فحجتهم أن اللفظ إذا وضع لمعنى، كان ذلك المعنى لازماً ثابتاً لذلك اللفظ عند إطلاقه، حتى يقوم الدليل على خلافه، والعموم مما وضع له اللفظ، فكان لازماً قطعاً حتى يقوم دليل الخصوص، كالحاصل يثبت مسماه قطعاً حتى يقوم دليل المجاز، واحتمال العام للتخصيص هو احتمال غير ناشئ عن دليل، فلا ينافي القطعية، كما أن احتمال الخاص للمجاز لا ينافي قطعيته^(١). فقول الله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ)^(٢)، يشمل قطعاً كل زانية وزان إلا إذا جاء المخصص. وكذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا..)^(٣) يشمل قطعاً كل متوفى عنها زوجها، سواء أكانت الوفاة قبل الدخول أم بعده.

ثانياً: - الخاص:

الخاص: يقابل العام، فهو الذي لا يستغرق الصالح له من غير حصر والتخصيص: هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام، والمخصص: إما متصل: وهو الذي لم يفصل فيه بين العام والمخصص له بفصل، وإما منفصل: وهو بخلافه، والمتصل خمسة: أحدها: الاستثناء، كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)*

(١) التلويح (١ / ٤٠).

(٢) النور ٢.

(٣) البقرة ٢٣٤.

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) (٤، ٥ - النور) وقوله: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ) (٣٣ - ٣٤ المائدة).

الثاني: الصفة: كقوله تعالى: (وَرَبَّائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ) (٢٣ - النساء)، فقوله: (اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ) صفة للنساءكم، والمعنى أن الربيبة من المرأة المدخول بها محرمة على الرجل حلال له إذا لم يدخل بها.

الثالث: الشرط: كقوله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (١٨٠ - البقرة)، فقوله: (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا) أي مالا، شرط في الوصية.

الرابع: الغاية: كقوله: (وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) (١٩٦ - البقرة)، وقوله: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ) (٢٢٢ - البقرة).

الخامس: بدل البعض من الكل: كقوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٩٧ - آل عمران)، فقوله: (مَنِ اسْتَطَاعَ) بدل من الناس، فيكون وجوب الحج خاصاً بالمستطيع.

والمخصص المنفصل: ما كان في موضع آخر من آية أو حديث أو إجماع أو قياس، فما خص بالقرآن كقوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (٢٢٨ - البقرة) فهو عام في كل مطلقة حاملاً كانت أو غير حامل، مدخولاً بها أو غير مدخول بها، خص بقوله: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (٤ - الطلاق)، وبقوله: (إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا) (٤٩ - الأحزاب).

وما خص بالحديث كقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (٢٧٥ - البقرة) خص من البيع البيوع الفاسدة التي ذكرت في الحديث، كما في البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "هى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل" وفي الصحيحين عن ابن عمر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هى عن بيع جبل الحبله" وكان بيعاً تبتاعه الجاهلية، كان الرجل يتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها" - واللفظ للبخاري، إلى غير ذلك من الأحاديث.

ورخص من الربا العرايا الثابتة بالسنة فإنها مباحة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق"^(١).

وما خص بالإجماع آية الموارث (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) (١١ - النساء) خص منها بالإجماع الرقيق لأن الرق مانع من الإرث. وما خص بالقياس آية الزنا (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ) (٢ - النور) خص منها العبد بالقياس على الأمة التي نص على تخصيصها عموم الآية في قوله تعالى: (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (٢٥ - النساء). أقسام اللفظ الخاص: قد يكون اللفظ الخاص مطلقاً أو مقيداً أو أمراً أو نهياً ولذلك يكون من المفيد أن نلقي الضوء على كل نوع من هذه الأنواع فيما يلي:

أولاً: المطلق والمقيد:

يراد بالمطلق كما يقول السيوطي: "هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد"^(٢)، كقوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (٣: المجادلة) وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا نكاح إلا بسولي

(١) متفق عليه.

(٢) الإقتان ٢ / ٤٠ - ٤١.

وشاهدي عدل" فالرقبة والولي ذكرًا مطلقين، فيتناول كل منهما واحداً غير معين من جنس الرقاب وجنس الأولياء، أما المقيد فهو ما دل على الماهية بقيد كقوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ)^(١)، فالمراد تحرير رقبة موصوفة بالإيمان، فلا يجدي مطلق الرقبة للخروج من عهدة التكليف. بقوله تعالى: (فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)^(٢). قيد لفظ الشهرين بمتتابعين، فإذا صام المكفر شهرين خاليتين من وصف التابع، لم يكن قائماً بما أمره الله به، ويمثل أيضاً بقوله تعالى: (أَوْ ذَمًّا مُّسْفُوحًا)^(٣)، قيد الدم المحرم أكله بالمسفوح، فلا يحرم أكل غيره مما خلا عن الوصف.

أحوال المطلق والمقيد : للمطلق والمقيد حالات خمس هي:

الحالة الأولى: أن يرد اللفظ مطلقاً في نص، ويرد بعينه مقيداً في نص آخر، ويكون الإطلاق والتقييد في سبب الحكم، والموضوع والحكم واحد وذلك كما في الحديث الذي روي عن عبدالله بن عمر قال: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة"^(٤).

وروي عن ابن عمر أيضاً: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر أو قال - رمضان - على الذكر والأنثى والحرّ والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، قال: فعدل الناس به نصف صاع من بر على الصغير والكبير"^(٥).

ففي هذين النصين الموضوع واحد - وهو زكاة الفطر - والحكم واحد فيهما أيضاً وهو وجوب زكاة الفطر - ولكن الإطلاق والتقييد قد وردا في سبب الحكم،

(١) النساء ٩٢.

(٢) النساء ٩٢.

(٣) الأنعام ١٤٥.

(٤) الحديث رواه البخاري (٢ / ١٣٨) ومسلم في كتاب الزكاة برقم ٩٨٤.

(٥) البخاري: (٢ / ١٣٩).

ففي الحديث الأول جعل السبب وجود نفس بموتها الصائم مقيدة بأنها من المسلمين وفي الرواية الثانية جعل السبب وجود نفس مطلقة غير مقيدة بهذا القيد، فتشمل أي نفس سواء أكانت من المسلمين أم لم تكن، فالسبب في الأول مقيد بالإسلام وفي الثاني مطلق.

الحالة الثانية: أن يتحد المطلق والمقيد في الحكم والسبب، وذلك كقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ)^(١)، وقوله تعالى: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْرٍ)^(٢)، والدم المسفوح هو الدم المهرق الذي سال عن مكانه، فالدم في الآية الأولى جاء مطلقاً، وفي الآية الثانية جاء مقيداً بلفظ مسفوح والحكم في الآيتين واحد - وهو التحريم - والسبب أيضاً واحد - وهو ما في هذا الدم من الأذى والمضرة.

الحالة الثالثة: أن يختلف المطلق والمقيد في الحكم والسبب معاً، وذلك كقوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ)^(٣). وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)^(٤)، فالأيدي في الآية الأولى مطلقة، وفي الآية الثانية مقيدة بأنها إلى المرافق، والحكم فيهما مختلف، ففي الآية الأولى هو وجوب القطع، وفي الآية الثانية هو وجوب الغسل، وكذلك السبب مختلف، ففي الآية الأولى السبب التعدي على المال المحرز، وفي الآية الثانية السبب هو الحدث مع إرادة الإتيان بعمل يشترط فيه الطهارة.

(١) المائدة ٣.

(٢) الأنعام ١٤٥.

(٣) المائدة ٣٨.

(٤) المائدة ٦.

الحالة الرابعة: أن يختلف المطلق والمقيد في الحكم ويتحدا في السبب، وذلك كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)^(١)، وقوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ)^(٢)، فالأيدي جاءت في النص الأول مقيدة بأنها إلى المرافق، وهي في النص الثاني مطلقة، والحكم في الآيتين مختلف، إذ هو في الأول الغسل وفي الثاني المسح، ولكن السبب فيهما متحد، وهو إرادة الصلاة مع قيام الحدث.

الحالة الخامسة: أن يتحدا في الحكم ويختلفا في السبب، وذلك كقوله تعالى في شأن كفارة الظهار: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٣)، وقوله تعالى في شأن كفارة القتل الخطأ: (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ)^(٤)، فالرقبة في كفارة الظهار مطلقة، وفي كفارة القتل الخطأ مقيدة بالإيمان، والحكم في الآيتين واحد وهو العتق والتحرير، ولكن السبب فيهما مختلف إذ هو في الأولى العود، وهو في الآية الثانية القتل الخطأ.

حمل المطلق على المقيد:

بعد أن بينا أحوال المطلق والمقيد نقول: إنه لا خلاف بين العلماء على أن المطلق يجب العمل به على إطلاقه، إذا لم يكن هناك قيد يقيد به، وأن المقيد يعمل به بقيد ولا يخرج المكلف من العهدة إلا بذلك. ولكن الخلاف قد وقع فيما إذا ورد لفظ مطلق في نص، ثم ورد مقيداً في نص آخر - كما في الأحوال الخمسة السابقة - فهل يعمل

(١) المائدة ٦.

(٢) المادة ٦.

(٣) المجادلة ٣.

(٤) النساء ٩٣.

بكل من المطلق والمقيد في موضعه؟ أو يحمل المطلق على المقيد؟ ويكون المراد بذلك المطلق المقيد الوارد في النص الآخر؟ لقد اتفق العلماء من هذه الأحوال الخمسة في أشياء واختلفوا في أشياء^(١).

أما الأحوال التي اتفقوا فيها فهي:

١- إذا اتحد الحكم والسبب: فقد جرى اتفاق العلماء على وجوب حمل المطلق على المقيد، فحرم من الدم الدم المسفوح فقط.

٢- إذا اختلفا في الحكم والسبب معاً: فقد جرى اتفاق العلماء أيضاً على أنه لا يحمل المطلق على المقيد، فيعمل بالإطلاق في آية السرقة، ويعمل بالمقيد في آية الوضوء.

٣- إذا اختلف الحكم واتحد السبب: فكذلك اتفقوا على عدم حمل المطلق على المقيد فلا تحمل اليد المطلقة في التيمم على اليد المقيدة في الوضوء، وما حدث من إيجاب مسح اليدين في التيمم إلى المرفقين ليس مرجعه إلى تقييد المطلق بالمقيد بل مرجعه أدلة أخرى.

وأما الأحوال التي اختلفوا فيها فهي:

(١) أن يكون الإطلاق والتقييد في سبب الحكم، والموضوع والحكم واحد: لقد وقع الاختلاف في هذه الحالة، فذهب الجمهور من الشافعية، والمالكية والحنابلة، إلى حمل المطلق على المقيد، ولذلك لم يوجبوا زكاة الفطر على المملوك غير المسلم وذهب الحنفية إلى عدم الحمل، فأوجبوا الزكاة على المملوك مطلقاً.

(٢) أن يتحدا في الحكم ويختلفا في السبب: وهذه أيضاً مسألة وقع الاختلاف

(١) انظر: الإحكام للآمدي ٢ / ٤٣ وما بعدها وإرشاد الفحول للشوكاني ص ١٦٥، والإتقان للسيوطي ٢ / ٤٠ - ٤١، والبرهان للزركشي، ٢ / ١٦ - ١٧.

فيها، فذهبت الحنفية إلى أنه لا يحمل المطلق على المقيد، بل يعمل بالمقيد في موضعه، وبالمطلق في موضعه، ولذلك لم يشترطوا في كفارة الظهار الإيمان بل اشترطوه في كفارة القتل الخطأ.

وذهب الجمهور إلى أنه يحمل المطلق على المقيد، إلا أن بعض العلماء قال بالحمل من جهة اللفظ فحمل مطلقاً، وبعضهم قال بالحمل إذا توفرت العلة الجامعة بين الطرفين، فيكون الحمل عندهم من باب القياس.

شروط حمل المطلق على المقيد عند القائلين به:

إن القائلين بحمل المطلق على المقيد في الحالات الآتية الذكر قد اشترطوا لهذا الحمل شروطاً سبعة، ذكرها الشوكاني في كتابه إرشاد الفحول وهي:

الشرط الأول: أن يكون المقيد من باب الصفات مع ثبوت الذوات في الموضعين فأما في إثبات أصل الحكم من زيادة أو عدد فلا يحمل أحدهما على الآخر، وهذا كإيجاب غسل الأعضاء الأربعة في الوضوء، مع الاختصار على عضوين في التيمم، فإن الإجماع منعقد على أنه لا يحمل إطلاق التيمم على تقييد الوضوء، حتى يلزم التيمم في الأربعة الأعضاء، لما فيه من إثبات حكم لم يذكر.

الشرط الثاني: ألا يكون للمطلق إلا أصل واحد، كاشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والوصية، وإطلاق الشهادة في البيوع وغيرها، فهي شرط في الجميع، وكذا تقييد ميراث الزوجين بقوله: (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ) وإطلاق الميراث فيما أطلق فيه، فيكون ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدين، فأما إذا كان المطلق دائراً بين قيدين متضادين، ننظر فإن كان السبب مختلفاً، لم يحمل إطلاقه على أحدهما إلا بدليل، فيحمل على ما كان القياس عليه أولى، أو ما كان دليل الحكم عليه أقوى.

الشرط الثالث: أن يكون في باب الأوامر والإثبات، أما في جانب النفي والنهي فلا، فإنه يلزم منه الإخلال باللفظ المطلق مع تناول النفي والنهي، وهو غير سائغ.

الشرط الرابع: ألا يكون في جانب الإباحة، قال ابن دقيق العيد: إن المطلق لا يحمل على المقيد في جانب الإباحة، إذ لا تعارض بينهما.

الشرط الخامس: ألا يمكن الجمع بينهما إلا بالحمل، فإن أمكن أعمالهما فإنه أولى من تعطيل ما دل عليه أحدهما.

الشرط السادس: ألا يكون المقيد ذكر معه قدر زائد يمكن أن يكون القيد لأجل ذلك القدر الزائد، فلا يحمل المطلق على المقيد هاهنا قطعاً.

الشرط السابع: ألا يقوم دليل يمنع من التقييد، فإن قام دليل على ذلك فلا تقييد^(١).

ثانياً: الأمر والنهي

أ- الأمر:

تعريفه: عرف الآمدي الأمر بأنه طلب الفعل على جهة الاستعلاء^(٢).

صيفته: للأمر صيغ متنوعة هي:

الأول: أن تكون بفعل الأمر، كقوله تعالى: (فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (الحج، ٧٨).

الثاني: الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، كقوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ) (الطلاق، ٧) وقوله: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (البقرة، ١٨٥).

الثالث: المصدر النائب عن فعل الأمر، وذلك كقوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ

(١) إرشاد الفحول: بتصرف يسير (١٦٦ - ١٦٧).

(٢) الإحكام للآمدي ٢ / ٨.

كَفَرُوا فَضْرَبَ الرَّقَابَ) (محمد، ٤).

الرابع: اسم فعل الأمر، وذلك كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: (وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ)، أي: هلمّ وأقبل.

الخامس: الجملة الخبرية المراد بها الطلب كقوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) أي ليربصن المطلقات.

وجوه استعمال صيغة الأمر: اتفق الأصوليون على أن صيغة الأمر، تستعمل في وجوه كثيرة منها^(١):

- ١- الوجوب: كقوله تعالى: (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (البقرة، ٨٣).
- ٢- الندب: كقوله تعالى: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) (النور، ٣٣).
- ٣- الإباحة: كقوله تعالى: (كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ) (المؤمنون، ٥١)، وقوله: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) (المائدة، ٢).
- ٤- التهديد: كقوله تعالى: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) (فصلت، ٤٠).
- ٥- الإرشاد: كقوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ) قال الآمدي: وهو قريب من معنى الندب، لاشتراكهما في طلب تحصيل المصلحة، غير أن الندب لمصلحة أخروية، والإرشاد لمصلحة دنيوية^(٢).
- ٦- التأديب: كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة - وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصفحة: "يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك". رواه الشيخان وغيرهما^(٣).

(١) الإحكام ٢ / ٩.

(٢) الأحكام ٢ / ٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة الباب الثاني ومسلم في الأشربة برقم (٢٠٢٢) والترمذي في الأطعمة برقم (١٨٥٨) وابن ماجه في الأطعمة برقم (٣٢٦٧).

٧- الإنذار: كقوله تعالى: (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) (إبراهيم،

٣٠).

٨- الامتنان: كقوله تعالى: (وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ) (المائدة، ٨٨).

٩- الإكرام: كقوله تعالى: (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ) (الحجر، ٤٦).

١٠- التسخير والامتهان: كقوله تعالى: (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (الأعراف، ١٦٦).

١١- التكوين: أي الإيجاد بعد العدم، وقد عبر عنه الآمدي بكمال القدرة: كقوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ) (البقرة، ١٧٧).

١٢- التعجيز: كقوله تعالى: (فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ) (البقرة، ٢٣).

١٣- الإهانة: كقوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) (الدخان، ٤٩).

دلالة صيغة الأمر، إذا ورد اللفظ الخاص في النص الشرعي على صيغة الأمر أو صيغة الخبر التي في معنى الأمر أفاد الإيجاب، أي طلب الفعل المأمور به أو المخبر عنه على وجه الإلزام والحتم، فقوله تعالى: (فَاقْطِعُوا أُيُدَيْهِمَا)، أفاد إيجاب قطع يد السارق والسارقة، وقوله: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ) أفاد إيجاب تربص المطلقة ثلاثة قروء. لأن الرأي الراجح هو أن صيغة الأمر وما في معناها موضوعة لغة للإيجاب. واللفظ عند إطلاقه يدل على معناه الحقيقي الذي وضع له، ولا يصرف عن معناه الحقيقي إلا بقرينة، فإن وجدت قرينة تصرف صيغة الأمر عن الإيجاب إلى معنى آخر فهم منها ما دلت عليه القرينة كالإباحة في قوله: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا) والندب في قوله: (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ.. إلى قوله:.. مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ). والتهديد في قوله: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ). والتعجيز في قوله: (فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ) وغير ذلك مما تدل عليه صيغة الأمر بالقرائن. وإذا لم توجد قرينة اقتضى الأمر الإيجاب^(١).

(١) علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، ص ١٩٤ - ١٩٥.

ب- النهي:

تعريفه: النهي في اللغة ضد الأمر، وفي الاصطلاح: هو القول الإنشائي الدال على طلب الكف، على جهة الاستعلاء^(١).

صيغ النهي: للنهي صيغ كثيرة أشهرها:

١- الفعل المضارع المقرون بلا الناهية، كقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (الإسراء، ٣٢).

٢- صيغة الأمر الدالة على الكف، كقوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) (الحج، ٣٠).

٣- مادة نهي، كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النحل، ٩٠).

٤- ٤- الجمل الخبرية المستعملة في النهي عن طريق التحريم أو نفي الحل، كقوله تعالى: في شأن المحرمات من النساء في الزواج (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ...) (النساء، ٢٣).

معاني النهي: اتفق العلماء على أن النهي قد استعمل في معان عدة منها:

١- التحريم: وذلك كقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ) (الإسراء، ٣٢)، (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) (النساء، ٢٢).

فقربان الزنا، ونكاح ما نكح الآباء من النساء، حرام بالنهي، بالإجماع.

٢- الكراهة: وذلك كقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يمسن أحدكم ذكره

(١) انظر إرشاد الفحول للشوكاني، (١٠٩) وشرح مختصر ابن الحاجب: (٢ / ١٩٤).

- بيمينه وهو يبول"^(١)، وقوله: "لا تصلوا في مبارك الإبل"^(٢). فمس الذكر باليمين حال البول، والصلاة في مبارك الإبل مكروهان عند جمهور الفقهاء.
- ٣- الدعاء: وذلك كقوله تعالى: (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) (آل عمران، ٨).
- ٤- الإرشاد: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) (المائدة، ١٠١)، فالنهي هنا للإرشاد والتوجيه.
- ٥- التهديد: وذلك كقول السيد لعبده: لا تطع أمري، فليس الغرض النهي عن الإطاعة، بل المقصود تهديده.
- ٦- التحقير: وذلك كقوله تعالى: (وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (طه، ١٣١)، فالمقصود بيان حقارة منع الحياة الدنيا، إلى جانب ما عند الله من ثواب وأجر.
- ٧- بيان العاقبة: وذلك كقوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) (إبراهيم ٤٢)، فالمقصود من النهي بيان عاقبة هؤلاء.
- ٨- التأييس: وذلك كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (سورة التحريم، ٧)، فالمقصود جعل الكافرين في يأس من رحمة الله إياهم، وليس المقصود نهيهم عن الاعتذار.
- ٩- الالتماس: وذلك كقولك لمن يساويك: لا تفعل.
- ١٠- الشفقة: وذلك كقوله عليه الصلاة والسلام: "لا تتخذوا الدواب كراسي"^(٣).

(١) حديث النهي عن مس الذكر باليمين في البخار في كتاب الوضوء والأشربة ورواه الترمذي برقم (١٥) وابن ماجه برقم (٣١٠).

(٢) حديث النهي عن الصلاة في اعطان الإبل رواه الترمذي برقم (٣٤٦) فيما بعده) وأحمد وابن ماجه برقم (٧٦٩ وما بعده).

(٣) انظر إرشاد الفحول (١٠٩ - ١١٠) والإحكام للآمدي، (٢ / ٣٢) وحديث النهي عن اتخاذ الدواب كراسي رواه أحمد والديلمي.

دلالة صيغة النهي: إذا ورد اللفظ الخاص في النص الشرعي على صيغة النهي أو صيغة الخبر التي في معنى النهي أفاد التحريم، أي طلب الكف عن المنهي عنه على وجه الإلزام والحثم، فقوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ) أفاد تحريم زواج المسلم بالمشركات، وقوله تعالى: (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا) أفاد تحريم أخذ عوض من المطلقات، لأن صيغة النهي على الرأي الراجح، موضوعة لغة الدلالة على التحريم فيفهم منها عند الإطلاق. وإذا وجدت قرينة تصرفها عن المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي، فهم منها ما دلت عليه القرينة، كالدعاء في قوله: (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا)، والكرهية في قوله: (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ). وبعض الأصوليين ذهبوا إلى أن صيغة النهي من باب المشترك هي كالأمر والخلاف فيهما واحد.

والنهي يقتضي طلب الكف دائماً وفوراً، لأنه لا يتحقق المطلوب وهو الكف إلا إذا كان دائماً، بمعنى أنه كلما دعت المكلف نفسه إلى فعل المنهي عنه كفها، فالتكرير ضروري لتحقيق الامتثال في النهي. وكذلك المبادرة لأن النهي عن الفعل إنما هو تحريمه لتلافي ما فيه من مضار، وهذا واجب في الحال، لأن من نُهي عن شيء إذا فعله ولو مرة في أي وقت لا يتحقق أنه امتثل، فتكرير الكف وكونه على الفور من مقتضيات النهي، فصيغة النهي المطلق تقتضي الفور والتكرير، وصيغة الأمر المطلق لا تقتضي فوراً ولا تكريراً^(١).

ثالثاً: - المشترك:

هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولاً^(٢). أي هو إطلاق اللفظ على حقيقتين وليس على أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز، كلفظ (العين) فإنه يطلق

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف، ص ١٩٦.

(٢) إرشاد الفحول ص ١٩.

على الجاسوس وعين الماء والعين الباصرة، وذلك إطلاقاً للفظ بوضعه الأصلي على دلالات مختلفة.

هذا ويدل هذا التعريف أن الاشتراك ليس مقصوداً على الأسماء فحسب بل يقع أيضاً في الأفعال والحروف نفهم ذلك من قول الشوكاني بأن المشترك هو: "اللفظ لأن هذه الكلمة "اللفظ" تتضمن الاسم والفعل والحرف، فمن أمثلة الأفعال التي وقع فيها الاشتراك الفعل "عسعس" في قوله تعالى: (وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَّعَسَ) (١٧: التكوين)، حيث يطلق على الإقبال والإدبار، وكذلك الفعل (قضى)، فإنه يأتي بمعنى "حكم" كما في قوله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ) (النساء: ٦٥) ويأتي بمعنى (أمر وحتم) كقوله تعالى: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (٢٣: الإسراء) ومعنى أعلم كقوله: (وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ) (٤: الإسراء) أي أعلمناهم إعلاماً، ويأتي لغير ذلك من المعاني^(١).

كذلك فإن من أمثلة الحروف التي وقع فيها اشتراك، الحرف (من) حيث يأتي للتبعض كقوله تعالى: (حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) (٩٢: آل عمران) ويأتي لبيان الجنس نحو: (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) (٣١: الكهف) ولابتداء الغاية كقوله: (مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (الإسراء: ١) وللتنقيص على العموم كقوله: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) (فاطر: ٣) وللبدل كقوله: (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) (التوبة: ٣٨) وغير ذلك من المعاني^(٢).

كلك فإن حرف (الباء) يأتي لمعان كثيرة، منها الاستعانة كقولك: "كتبت بالقلم"

(١) انظر: الوجوه والنظائر لابن الجوزي ص ١٥٠.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢١ - ٢٨.

والتعدية نحو قوله تعالى: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) (البقرة: ١٧) والتعويض كقولك: "بعثك هذا بهذا والإلصاق نحو: "امسكت بزيد" والتبعيض كقوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (الإنسان: ٦) والمصاحبة نحو: (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ) (المائدة: ٦١) أي معه، والمجازة نحو: (فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا) (الفرقان: ٥٩) أي عنه، والظرفية نحو: (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغُرُبَى) (القصص: ٤٤) أي فيه، والتأكيد كقوله: (وَكَفَسَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (الإنسان: ٧٩) والسببية كقوله: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) (المائدة: ١٣) وغير ذلك من المعاني^(١).

هذا وما تجدر الإشارة إليه أن المشترك قد عرف عند القدماء بأسماء كثيرة منها: "اتفاق اللفظ واختلاف المعنى"^(٢)، وتسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد^(٣)، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين^(٤)، وإطلاق الاسم الواحد على المعاني الكثيرة^(٥).

عموم المشترك:

إذا ورد لفظ مشترك في نص من النصوص الشرعية، فيجب البحث عن القرينة التي تبين المعنى المقصود منه، فإذا وجدت هذه القرينة فلا خلاف بين العلماء في صرف اللفظ إلى أحد معنياه أو معانيه، كما في قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) (القمر: ١٢) فالتفجير قرينة لفظية تدل على أن المراد بهذه العيون عيون الماء^(٦).

وكذلك قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (الأحزاب: ٥٦) فإن الصلاة من الألفاظ المشتركة بين

(١) انظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٥ - ٣٨.

(٢) الخصائص لابن جني ٢ / ٩٣.

(٣) الصاحي في فقه اللغة ص ٦٥.

(٤) الرسالة للشافعي ص ٥٢.

(٥) فصول في فقه العربية ص ٣٣٣.

(٦) البحر المحیط ٤ / ١٥٠.

المعنى اللغوي - وهو الدعاء - وبين المعنى الشرعي - وهو الأقوال والأفعال المفتوحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم - وقد دلت القرينة اللفظية على أن المراد في هذا النص المعنى اللغوي، وليس المعنى الشرعي^(١).

وكما تكون القرينة الموضحة للمعنى المقصود لفظية، فقد تكون حالية، نري ذلك في قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ) (البقرة: ٢٢٢) فالمحيض صيغة تطلق في لسان العرب على الزمان والمكان، فهو مشترك بينهما، والقرينة الحالية تفيد أن المراد لا الزمان، لأنهم ما كانوا يعزلون النساء في زمن الحيض وفعل الرسول عليه السلام الثابت مبين لما اشترك من ألفاظ القرآن كما أنه مبين للمجمل منه^(٢).

بيد أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه قد يحدث خلاف بين العلماء في هذه القرينة الصارفة، فما يكون صالحاً لكي يكون قرينة عند بعضهم، قد لا يصلح عند البعض الآخر، ومن ثم تختلف آراء العلماء نتيجة تفاوهم في معرفة القرينة الصالحة للترجيح، مثال ذلك قوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (البقرة: ٢٢٨) حيث اختلف الفقهاء في القرينة التي تبين المراد من القرء، فذهب بعضهم إلى أن المراد به الحيض، على حين ذهب البعض الآخر إلى أن المراد به الطهر، ولكل فريق أدلته التي تؤيد ما ذهب إليه.

هذا إذا كانت هناك قرينة، أما إذا لم يكن ثمة قرينة تعين المعنى المقصود من المشترك فترجحه على غيره، فهل يصح - والحالة هذه - أن يراد بالمشترك كل واحد من معنياه أو معانيه، بحيث يكون الحكم المتعلق به ثابتاً للجميع، أو لا يصح ذلك، فيجب التوقف حتى يقوم الدليل على تعيين واحد منها؟

(١) المصدر السابق ٢ / ٢٢٠.

(٢) أصول الفقه للخضري ١٧٢.

اختلف العلماء في ذلك على أربعة مذاهب، ولكل أدلته التي تؤيد ما ذهب إليه وذلك على النحو التالي^(١):

المذهب الأول: ذهب الشافعي والقاضي أبو بكر الباقلاني وجماعة من الشافعية وفريق من مشايخ المعتزلة كالقاضي عبد الجبار والجبائي وكثير من أهل البيت وجمهور الفقهاء وغيرهم إلى جواز أن يراد بالمشترك جميع معانيه سواء أكان وارداً في الإثبات أو في النفي، ولكن بشرط ألا يمتنع الجمع بين المعاني، وذلك كاستعمال العين في الشمس والبالصرة أما إذا امتنع الجمع كما في الضدين فلا يصح ذلك.

المذهب الثاني: ذهب الحنفية وبعض الشافعية ومنهم إمام الحرمين والرازي، وجماعة من المعتزلة كأبي هاشم وأبي عبد الله البصري وغيرهم كالشوكاني إلى أنه لا يجوز أن يراد من المشترك إلا واحد من معانيه أو معانيه سواء أكان وارداً في الإثبات أو في النفي^(٢).

المذهب الثالث: ذهب بعض فقهاء الحنفية كابن الهمام وغيره إلى أنه يجوز أن يراد بالمشترك جميع معانيه في النفي دون الإثبات، واحتجوا على ذلك بأن النكرة في سياق النفي تعم فيجوز أن يراد بالمشترك مدلولاته المختلفة، فيقال مثلاً: ما رأيت عيناً ومراده العين الجارحة، وعين الذهب، وعين الشمس، وعين الماء ولا يصح أن يقال: عندي عين، وتراد هذه المعاني بهذا اللفظ^(٣).

المذهب الرابع: ذهب بعض الأصوليين إلى القول بأنه يجوز أن يراد بالمشترك جميع معانيه في الجمع دون المفرد، واحتجوا على ذلك بأن الجمع في حكم تعديد الأفراد،

(١) انظر: الإجماع شرح المنهاج ١ / ٢٥٥، وما بعدها، ونهاية السؤل ١ / ٢٤٢، وإرشاد الفحول ص ٢٠ - ٢١، والإحكام للآمدي ٢ / ٣٥٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الإجماع ١ / ٢٥٦، والمحصول ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣، وإرشاد الفحول ص ٢٠ - ٢١.

(٣) فواح الرحموت ١ / ٢٠١، وإرشاد الفحول ص ٢١.

فقولك ثلاثة عيون في قوة قولك: عين وعين وعين، فكما يجوز أن تريد بالأولي الجارية مثلاً، وبالثانية الباصرة، وبالثالثة عين الشمس، فكذا في الجمع وكذا المشي فحكمه حكم الجمع، فيقال مثلاً: عندي جونان، ويراد به أبيض وأسود، ولا يصح إرادة المعنيين أو المعاني بلفظ المفرد^(١).

المذهب الراجح: في ضوء ما سبق يتضح لنا أن المذهب الراجح هو القائل بجواز استعمال المشترك في جميع معانيه، وذلك لوروده في لغة العرب، فضلاً عن وقوعه في القرآن الكريم.

أضف إلى ذلك أن القول بجواز استعمال المشترك في معنييه أو جميع معانيه له وجهته، وذلك لأنه أحوط في تحصيل مراد المتكلم، لأننا لو حملناه على أحد معنييه أو معانيه لزم التعطيل، وهذا لغو يجب أن يسان كلام العاقل عنه، بل إنه يتنافى مع القاعدة الشهيرة: "إعمال الكلام أولى من إهماله".

* * *

(١) الإلهام ١ / ٢٦٣، والمحصل ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩، وإرشاد الفحول ص ٢١.

المبحث الثاني

أقسام اللفظ من حيث وضوح الدلالة على معناه

ينقسم اللفظ القرآني من حيث وضوح الدلالة إلى قسمين: واضح الدلالة وغير واضح الدلالة؛ وذلك على النحو التالي^(١):

أولاً: - اللفظ الواضح الدلالة:

هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي، فإن كان يحتمل التأويل والمراد منه ليس هو المقصود أصالة من سياقه، سمي الظاهر، وإن كان يحتمل التأويل والمراد منه هو المقصود أصالة من سياقه، سمي النص، وإن كلاً يحتمل التأويل ويقبل حكمه النسخ، سمي المفسر، وإن كلاً يحتمل التأويل ولا يقبل حكمه النسخ، سمي المحكم، وإليك توضيح هذه الأقسام:

١- **الظاهر:** الظاهر هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من السياق، ويحتمل التأويل^(٢). فمتى كان المراد يفهم من الكلام من غير حاجة إلى قرينة، ولم يكن هو المقصود الأصلي من سياقه، يعتبر الكلام ظاهراً فيه. فقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (البقرة: ٢٧٥) ظاهر في إحلال كل بيع وتحريم كل ربا؛ لأن هذا معنى يتبادر فهمه من لفظي "أحلّ وحرم" من غير حاجة إلى قرينة، وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية، لأن الآية مسوقة أصالة لنفي المماثلة بين البيع والربا رداً على الذين قالوا: (إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) لا لبيان حكميهما.

(١) مباحث في علوم القرآن، لناع القطان، ص ٣٠٨ - ٣١٢ وعلم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، ص ١٦١ وما بعدها.

(٢) البرهان في علوم القرآن، ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ص ٣١١.

وقوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) (٣: النساء)، ظاهر في إباحة نكاح ما حل من النساء، لأن هذا معنى يتبادر فهمه من لفظ، فانكحوا ما طاب لكم منهن من غير توقف على قرينة، وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية، لأن المقصود أصالة من سياقها هو قصر العدد على أربع أو واحدة.

وحكم الظاهر أنه يجب العمل بما ظهر منه ما لم يقدح دليل يقتضي العمل بغير ظاهره، لأن الأصل عدم صرف اللفظ عن ظاهره إلا إذا اقتضى ذلك دليل، وأنه يحتمل التأويل أي صرفه عن ظاهره وإرادة معنى آخر منه. فإن كان الظاهر عاماً يحتمل أن يخصص، وإن كان مطلقاً يحتمل أن يقيد، وإن كان حقيقة يحتمل أن يراد به معنى مجازي، وغير ذلك من وجوه التأويل.

٢- النص:

هو ما دل بنفس صيغته على المعنى المقصود أصالة من سياقه، ويحتمل التأويل، فمضى كان المراد متبادراً فهمه من اللفظ، ولا يتوقف فهمه على أمر خارجي، وكان هو المقصود أصالة من السياق، يعتبر اللفظ نصاً عليه^(١).

فقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) نص على نفي المماثلة بين البيع والربا، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ، ومقصود أصالة من سياقه.

وقوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) نص على قصر أقصى عدد الزوجات على أربع، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ ومقصود أصالة من سياقه.

وقوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) نص على

(١) مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ص ٣١١.

وجوب طاعة الرسول في قسمه الفيء إعطاء ومنعاً لأنه المقصود من سياقه.
وحكمه حكم الظاهر، فيجب العمل بما هو نصّ عليه، ويحتمل أن يؤول أي يراد منه غير ما هو نص عليه، ويقبل النسخ مثل الظاهر، ولهذا أخذ من قوله تعالى: (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ..) إباحة الزواج وقصر العدد على أربع أو واحدة.
فكل من الظاهر والنص واضح الدلالة على معناه، أي لا يتوقف فهم المراد من كل منهما على أمر خارجي، ويجب العمل بما وضحت دلالة كل منهما عليه ويحتمل أن يؤول كل منهما بأن يراد منه غير ما وضحت دلالاته عليه إذا ما وجد ما يقضي هذا التأويل.

والتأويل معناه في اللغة بيان ما يؤول إليه الأمر، قال تعالى: (ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَخْسَنُ تَأْوِيلًا) ومنه المآل. ومعناه في اصطلاح الأصوليين: صرف اللفظ عن ظاهره بدليل، ومن المقرر أن الأصل عدم صرف اللفظ عن ظاهره؛ وأن تأويله، أي صرفه عن ظاهره، لا يكون صحيحاً إلا إذا بني على دليل شرعي من نص أو قياس، أو روح التشريع أو مبادئه العامة. وإذا لم يبن التأويل على دليل شرعي صحيح، بل بني على الأهواء والأغراض والانتصار لبعض الآراء، كان تأويلاً غير صحيح وكان عبثاً بالقانون ونصوصه، وكذلك إذا عارض التأويل نصاً صريحاً، أو كان تأويلاً إلى ما لا يحتمله اللفظ.

ومن أمثلة التأويل الصحيح، تخصيص عموم البيع في قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) بالأحاديث التي نعت عن بيع الغرر، وعن بيع الإنسان ما ليس عنده، وعن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه، وهذا من تأويل الظاهر لأن الآية، نص ظاهر في إحلال كل بيع ونص في نفي المماثلة، وتخصيص عموم المطلقات في قوله تعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ). وتقييد الدم المطلق في قوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ

الْمَيِّتَةِ وَالْدَّمَ) بقوله تعالى: (أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا)، وهكذا من كل تخصيص أو تقييد،
قضي به التوفيق بين نصوص القرآن والسنة.

٣- المفسر:

هو ما دل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال التأويل، فمن
ذلك، أن تكون الصيغة دالة بنفسها دلالة واضحة على معنى مفصل، وفيها ما ينفي
احتمال إرادة غير معناها، كقوله تعالى في قاذي الحصنات: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)
فإن العدد المعين لا يحتمل زيادة ولا نقصاً، وقوله تعالى: (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً)،
فإن كلمة كافة تنفي احتمال التخصيص.

ومن ذلك أن تكون الصيغة قد وردت بمحملة غير مفصلة وألحقت من الشارع ببيان
تفسيري قطعي أزال إجمالها، وفصلها حتى صارت مفسرة لا تحتمل التأويل، كقوله
تعالى: (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)، وكقوله: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ)،
وكقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)، فالصلاة والزكاة والحج والربا، كل
هذه ألفاظ بمحملة لها معان شرعية لم تفصل بنفس صيغة الآية، وقد فصل الرسول
معانيها بأفعاله وأقواله، فصلى وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وحج وقال:
"خذوا عني مناسككم"، وحصل الزكاة، وفصل الربا المحرم. وهكذا كل مجمل في
القرآن، فصلته السنة تفصيلاً وافياً بصير من المفسر، ويكون هذا التفصيل جزءاً من
المفصل، مكماً له ما دام قطعياً، وهذا ما يسمى في الاصطلاح الحديث: التفسير
التشريعي، أي الذي مصدره الشارع نفسه. فإن الرسول صلى الله عليه وسلم أعطاه
الله سلطة التفسير والتفصيل بقوله سبحانه: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
إِلَيْهِمْ).

وحكم المفسر أنه يجب العمل به كما فصل، ولا يحتمل أن يصرف عن ظاهره،

ويقبل حكمه النسخ إذا كان مما بيناه في الظاهر، أي حكماً فرعياً يقبل التبديل. فالتفسير الذي ينفي احتمال التأويل هو التفسير المستفاد من نفس الصيغة، أو المستفاد من بيان تفسيري قطعي ملحق بالصيغة صادر من المشرع نفسه، لأن هذا البيان من القانون. وأما تفسير الشراح والمجتهدين، فلا يشير جزءاً مكماً للقانون ولا ينفي احتمال التأويل، وليس لأحد غير الشارع نفسه أن يقول فيما يحتمل التأويل المراد منه هو كذا لا غير.

٤- المحكم:

هو ما دلّ على معناه الذي لا يقبل إبطالاً ولا تبديلاً بنفسه دلالة واضحة لا يبقئ معها احتمال التأويل، فهو لا يحتمل التأويل أي إرادة معنى آخر غير ما ظهر منه، لأنه مفصل ومفسر تفسيراً لا مجال معه للتأويل، ولا يقبل النسخ في عهد الرسالة وفترة التنزيل ولا بعدها، لأن الحكم المستفاد منه، إما حكم أساسي من قواعد الدين لا يقبل التبديل: عبادة الله وحده، والإيمان برسله وكتبه، أو من أهمات الفضائل التي لا تختلف باختلاف الأحوال: كبرّ الوالدين، والعدل، أو حكم فرعي جزئي، ولكن دل الشارع على تأييد تشريعه كقوله تعالى في قاذي المحصنات: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الجهاد ماض إلى يوم القيامة". وحكمه أنه يجب قطعاً العمل به، ولا يحتمل صرفه عن ظاهره ولا نسخه، وإنما قلنا لا يقبل النسخ، لأنه بعد عهد الرسول وانقطاع الوحي والتنزيل، صارت الأحكام الشرعية التي جاءت في القرآن والسنة كلها محكمة لا تقبل نسخاً، ولا إبطالاً، إذ لا توجد بعد الرسول سلطة تشريعية، تملك إبطال ما جاء به أو تبديله، وسيأتي توضيح هذا في مبحث النسخ.

وهذه الأنواع الأربعة الواضحة الدلالة، متفاوتة في وضوح دلالتها على المراد منها،

ويظهر أثر هذا التفاوت عند التعارض، فإذا تعارض ظاهر ونص يرجح النص، لأنه أوضح دلالة من الظاهر من جهة أن معنى النص مقصود أصالة من السياق، ومعنى الظاهر غير مقصود أصالة من السياق. ولا شك في أن المقصود أصالة يتبادر إلى الفهم قبل غيره.

فهذا كانت دلالة النص أوضح من دلالة الظاهر، ولهذا يرجح الخاص على العام عند التعارض، لأن الخاص مقصود أصالة بالحكم، فاللفظ نص فيه، وهو في العام غير مقصود أصالة بل في ضمن أفراده.

ومثال هذا قوله تعالى بعد عدّ المحرمات من النساء: (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)، مع قوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) فالآية الأولى ظاهرة في إحلال زواج زوجة خامسة لأنها مما وراء ذلكم، والآية الثانية نص في قصر إباحة الزواج على أربع، فلما تعارضا رجح النص لقوته في وضوح دلالاته، وحرم زواج ما زاد على أربع.

وإذا تعارض نصّ ومفسّر يرجح المفسر، لأنه أوضح دلالة من النص من جهة أن تفسيره جعله غير محتمل للتأويل وجعل المراد منه متعيناً.

ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم: "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة"، مع قوله: "المستحاضة تتوضأ وقت كل صلاة". فالأول: نص في إيجاب الوضوء لكل صلاة، لأنه يفهم من لفظه ومقصود من سياقه. والثاني مفسر لا يحتمل تأويلاً، لأن الأول يحتمل إيجاب الوضوء لكل صلاة ولو في وقت واحد، أو لوقت كل صلاة، ولو أدى في الوقت عدة صلوات، ولكن الثاني قطع هذا الاحتمال، فيرجح. وصار الحكم الشرعي هو إيجاب الوضوء للوقت وتصلّي به ما شاءت من الفرائض والنوافل.

ثانياً: - اللفظ غير واضح الدلالة:

وهو ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي، إن كان يُزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد فهو الخفي أو المشكل، وإن كان لا يُزال خفاؤه إلا بالاستفسار من الشارع نفسه فهو المحمل، وإن كان لا سبيل إلى إزالة خفائه أصلاً فهو المتشابه" وإليك تفصيل هذه الأقسام:

١- الخفي:

هو اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن في انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل، فيعتبر اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد. ومنشأ هذا الغموض أن الفرد فيه صفة زائدة على سائر الأفراد أو ينقص عنها صفة، أو له اسم خاص؛ فهذه الزيادة أو النقص أو التسمية الخاصة تجعله موضع اشتباه، فيكون اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا الفرد، لأن تناوله له لا يفهم من نفس اللفظ، بل لابد له من أمر خارجي.

مثال ذلك: لفظ السارق، معناه ظاهر، وهو آخذ المال المتقوم المملوك للغير خفية من حرز مثله. ولكن في انطباق هذا المعنى على بعض الأفراد نوع غموض، كالنشال (الطّار) فإنه آخذ المال في حاضر يقظان بنوع من المهارة وخفة اليد ومسارقة الأعين. فهو يغاير السارق بوصف زائد فيه وهو جرأة المسارقة، ولذا سمي باسم خاص. فهل يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده، أو لا يصدق عليه فيعاقب تعزيراً؟ وقد ثبت بالاجتهاد اتفاقاً وجوب قطع يده عن طريق دلالة النص، لأنه أولى بالحكم من جهة أن علة القطع أكثر توافراً فيه.

وكالنباش، فإنه آخذ مال غير مرغوب فيه عادة من قبور الموتى، كأكفاهم وثيابهم، فهو يغاير السارق من جهة أنه لا يأخذ مملوكاً من حرز، ولذا سمي باسم خاص به،

فهو يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده، أو لا يصدق فيعاقب تعزيراً. وقد ثبت للشافعي وأبي يوسف أنه سارق فتقطع يده. وثبت لسائر أئمة الحنفية أنه غير سارق فيعاقب تعزيراً بما يردعه ولا تقطع يده، لأن أخذه مالا غير مرغوب فيه ولا مملوك لأحد ومن غير حرز شبهة يسقط الحد.

والطريق لإزالة هذا الخفاء هو بحث المجتهد وتأمله. فإن رأى اللفظ يتناول هذا الفرد ولو بطريق الدلالة جعله من مدلولاته فأخذ حكمه، وإن رأى اللفظ لا يتناوله بأي طريق من طرق الدلالة لم يجعله من مدلولاته فلا يأخذ حكمه، وهذا مما تختلف فيه أنظار المجتهدين. ولذلك جعل بعضهم النباش سارقاً ولم يجعله آخرون. ومرجعهم في اجتهادهم لإزالة هذا الخفاء هو علة الحكم، وحكمته، ما ورد في هذا الشأن من النصوص، فقد تكون العلة أكثر توافراً في هذا الفرد، وربما لا تكون متحققة فيه، وقد يدل على حكمه نص آخر يتناوله بوضوح.

٢- المشكل:

هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه، وهذه القرينة في متناول البحث. فسبب الخفاء في الحفي ليس من نفس اللفظ ولكن من الاشتباه في انطباق معناه على بعض الأفراد لعوامل خارجية، وأما سبب الخفاء في المشكل فمن نفس اللفظ لكونه موضوعاً لغة لأكثر من معنى، ولا يفهم المعنى المراد منه بنفسه أو لتعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر.

وقد ينشأ الإشكال في النص من لفظ مشترك فيه، فإن اللفظ المشترك موضوع لغة لأكثر من معنى واحد، وليس في صيغته دلالة على معنى معين مما وضع له، فلا بد من قرينة خارجية تعينه كلفظ القرء في قوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) فإنه موضوع في اللغة للطهر وللحيض، فأى المعنيين هو المراد في الآية؟ وهل

تنقضي عدة المطلقة بثلاث حيضات أو بثلاثة أطهار؟ ذهب الشافعي وبعض المجتهدين إلى أن القرء في الآية المراد منه الطهر، والقرينة هي تأنيث اسم العدد لأنه يدل لغة على أن المعدود مذكر وهو الأطهار لا الحيضات - وذهبت الحنفية وفريق آخر من المجتهدين إلى أن القرء في الآية هو الحيض والقرينة هي: حكمة تشريع العدة، فإن الحكمة في إيجاب العدة على المطلقة تعرف براءة رحمها من الحمل، والذي يعرف هذا هو الحيض لا الطهر.

كذلك قد ينشأ الإشكال - كما قال الزركشي والسيوطي - مما يوهم التعارض بين الآيات، مثال ذلك ما روي عن سعيد بن جبير أنه قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: رأيت أشياء تختلف علي من القرآن فقال ابن عباس: ما هو، أشك؟ قال: ليس بشك، ولكنه اختلاف، قال: هات ما اختلف عليك من ذلك، قال: أسمع الله يقول: - ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ - وقال: - وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا - فقد كتموا، وأسمعه يقول: - فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ - ثم قال: - وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ - وقال: - أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ - حتى بلغ - طَائِعِينَ - ثم قال في الآية الأخرى: - أُمِ السَّمَاءِ بَنَاهَا - ثم قال: - وَالْأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا - وأسمعه يقول: - وَكَانَ اللَّهُ - ما شأنه يقول وكان الله؟ قال ابن عباس: أما قوله: - ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ - فإنهم لم رأوا يوم القيامة وأن الله يغفر لأهل الإسلام ويغفر الذنوب ولا يغفر شركاً ولا يتعاضمه ذنب أن يغفره جحده المشركون رجاء أن يغفر لهم، فقالوا - والله ربنا ما كنا مشركين - فحتم الله على أفواههم وتكلمت أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون - فعند ذلك - يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض ولا يكتمون الله حديثاً - وقوله: - فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ - فإنه إذا نفخ في الصور فصعق من في السموات ومن الأرض إلا من شاء

الله فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون، ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون. وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون، وأما قوله: - خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ - فإن الأرض خلقت قبل السماء وكانت السماء دخاناً فسواهن سبع سموات في يومين بعد خلق الأرض. وأما قوله: - وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا، يقول: جعل فيها جبلاً وجعل فيها نهراً وجعل فيها شجراً وجعل فيها بحوراً. وأما قوله: - وَكَانَ اللَّهُ - فإن الله كان ولم يزل كذلك وهو كذلك عزيز حكيم عليم قدير لم يزل كذلك، فما اختلف عليك من القرآن فهو يشبه ما ذكرت لك، وإن الله لم ينزل شيئاً إلا وقد أصاب به الذي أراد - ولكن أكثر الناس لا يعلمون^(١).

والطريق لإزالة إشكال المشكل هو الاجتهاد، فعلى المجتهد، إذا ورد في النص لفظ مشترك أن يتوصل بالقرائن والأدلة التي نصبها الشارع إلى إزالة إشكاله وتعيين المراد منه، كما تبين من اجتهاد المجتهدين تعيين المراد بلفظ القرء في الآية واختلاف وجهة نظرهم في هذا التعيين. وإذا وردت نصوص ظاهرها التخلف والتعارض، فعلى المجتهد أن يؤولها تأويلاً صحيحاً يوفق بينها ويزيل ما في ظاهرها من اختلاف، وهاديه في هذا التأويل: إما نصوص أخرى، أو قواعد الشرع أو حكمة التشريع.

٣- المجمال:

هو ما لم تتضح دلالته أو بمعنى آخر هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا توجد قرائن لفظية أو حالية تبينه، فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض^(٢). فمن المجمال الألفاظ التي نقلها الشارع عن معانيها اللغوية ووضعها لمعان اصطلاحية شرعية خاصة، كألفاظ الصلاة والزكاة والصيام والحج والربا، وغير هذا من كل لفظ أراد به الشارع معنى شرعياً خاصاً لا معناه اللغوي.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٢ / ٤٥ وما بعدها. والإتقان: ٢ / ٣٥ - ٣٦.

(٢) الإتقان، ٢ / ٢٤. ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ٣٠٩.

فإذا ورد لفظ منها في نص شرعي كان مجملاً حتى يفسره الشارع نفسه. وإذا جاءت السنة العملية والقولية بتفسير الصلاة وبيان أركانها وشروطها وهيئاتها وقال الرسول ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي". وكذلك فسر الزكاة والصيام والحج والربا وكل ما جاء مجملاً في نصوص القرآن.

ومن المجل للفظ الغريب الذي فسر النص نفسه بمعنى خاص، كلفظ القارعة في قوله تعالى: (الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ * وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ * يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ) ولفظ المملوع في قوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً).

وكل لفظ لا يفهم المراد منه بنفسه إذا لم تحف به قرائن يتوصل بها إلى فهم المراد منه فهو المجل.

أسباب الإجمال:

ذكر الزركشي في البرهان أن للإجمال أسباباً منها: الاشتراك نحو - (وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ) - فإنه موضوع لأقبل وأدبر، (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ) فإن القراء موضوع للحيض والطهر (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ) يحتمل الزوج والولي فإن كلا منهما بيده عقدة النكاح. ومنها الحذف نحو - (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) يحمل (في) و(عن) ومنها: اختلاف مرجع الضمير نحو - (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) - يحتمل عود ضمير الفاعل في يرفعه إلى ما عاد عليه ضمير إليه وهو الله، ويحتمل عوده إلى العمل، والمعنى أن العمل الصالح هو الذي يرفعه الكلم الطيب، ويحتمل عوده إلى الكلم: أي أن الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان. ومنها: احتمال العطف والاستئناف نحو - (إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) - يقولون ومنها غرابة اللفظ نحو - (فَلَا تَعْصُلُوهُنَّ) - ومنها عدم كثرة الاستعمال نحو - (يُلْقُونَ السَّمْعَ) - أي يسمعون - (ثَانِي عِطْفِهِ) - أي

متكرر - فأصبح يقلب كفيه - أي نادماً، ومنها: التقديم والتأخير نحو.. (وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمًّى) - أي ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً - (يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا) - أي يسألونك عنها كأنك حفيٌّ. ومنها: قلب المنقول نحو - (طُورِ سِينِينَ) - أي سينا - (عَلَىٰ إِلَٰهَ يَاسِينَ) - أي على إيلياس. ومنها: التكرام القاطع لوصل الكلام في الظاهر نحو - (لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)^(١).

والمحمل بأي سبب من هذه الأسباب لا سبيل إلى بيانه وإزالة إجماله وتفسير المراد منه إلا بالرجوع إلى الشارع الذي أجمله، لأنه هو الذي أهتم مراده ولم يدل عليه لا بصيغة لفظية ولا بقرائن خارجية. فإليه يرجع في بيان ما أجمعه. وإذا صدر من الشارع بيان للمحمل وكان بياناً وافياً قاطعاً، صار به المحمل من المفسر، كالبيان الذي صدر مفصلاً للزكاة والصلاة والحج وغيرها.

وإذا صدر من الشارع بيان للمحمل ولكنه بيان غير واف بإزالة الإجمال صار به المحمل من المشكل، وفتح الطريق للبحث والاجتهاد لإزالة إشكاله، ولم يتوقف بيانه على الرجوع إلى الشارع، لأن الشارع لما بين ما أجمله بعض التبیین فتح الباب للبيان بالتأمل والاجتهاد. ومثال ذلك الربا، ورد في القرآن مجملاً وبيّنه الرسول بحديث الأموال الربوية الستة، ولكن هذا البيان ليس وافياً لأنه لم يحصر الربا فيها، وبهذا فتح الباب لبيان ما يكون فيه الربا قياساً على ما ورد في الحديث.

٤ - المتشابه:

المراد بالمتشابه هو اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المراد منه، ولا توجد قرائن خارجية تبينه، واستأثر الشارع بعلمه فلم يفسره^(٢).

(١) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٠٩ - ٢١٤.

والإتقان ٢ / ٢٤ - ٢٥ وكذلك انظر: مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح ص ٣٠٩.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن ٢ / ٦٨ - ٧١.

والمتشابه بهذا المعنى ليس في النصوص التشريعية منه شيء، فلا يوجد في آيات الأحكام أو أحاديث الأحكام لفظ متشابه لا سبيل إلى علم المراد منه، وإنما يوجد في مواضع أخرى من النصوص مثل الحروف المقطعة في أوائل بعض السور: ال م. ق. ص. حم، ومثل الآيات التي ظاهرها أن الله يشبه خلقه في أن له يداً وعيناً ومكاناً، مثل قوله تعالى: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)، وقوله: (وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيُنَا)، وقوله: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا)، فالحروف الهجائية المقطعة في أوائل بعض السور لا تدل بنفسها على المراد منها، ولم يفسر الله ما أراده منها فهو أعلم بمراده. وكذلك الآيات الموهمة ظاهرها تشبيه الخالق بخلقه لا يمكن أن يفهم منها معنى ألفاظها اللغوية، لأن الله سبحانه منزه عن اليد والعين والمكان وكل ما يشبه خلقه، فليس كمثل شيء وهو السميع البصير، ولم يبين الشارع ما أراد منها فهو أعلم بمراده. هذا هو رأي السلف في معنى المتشابه. فهم يفوضون إلى الله علمه ويؤمنون به ولا يبحثون في تأويله. وأما رأي الخلف فهو أن هذه الآيات ظاهرها مستحيل، لأن الله لا يد له ولا عين ولا مكان، وكل ما ظاهره مستحيل إرادته يجب أن يؤول ويصرف عن هذا الظاهر، ويراد به معنى يحتمله اللفظ ولو بطريق المجاز، وليس فيه تشبيه الخالق بخلقه. فقولته تعالى: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) تأويله: قدرة الله فوق قدرتهم، وقوله: (وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا) تأويله: واصنع الفلك برعايتنا وإحاطتنا، وقوله: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ....) تأويله: أنه سبحانه مع كل من يتناجون بعلمه وإحاطته وهكذا.

ومنشأ هذا الخلاف اختلافهم في قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)، فمن جعل الوقف على لفظ الجلالة قال لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله " فنؤمن به ونفوض علمه له ولا نبحث في تأويله. ومن جعل الوقف على "والراسخون في العلم" قال: (لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) فهم يعلمون تأويله بإرادة معنى يحتمله اللفظ ويتفق وتنزيه الخالق عن مشابهة خلقه^(١).

(١) انظر الإتيان ٢ / ٣ وما بعدها.

المبحث الثالث

أقسام اللفظ القرآني باعتبار استعماله في معناه

ينقسم اللفظ القرآني باعتبار استعماله في معناه إلى قسمين هما: الحقيقة والمجاز:

أولاً: الحقيقة:

هي كل لفظ بقي على موضوعه ولا تقلص فيه ولا تأخير^(١)، ونزيد هذا التعريف وضوحاً فنقول إن المراد بالحقيقة هي اللفظ المستعمل في المعنى الذي وضع له في اصطلاح المخاطبين، وفي هذا يقول الزركشي: "لا خلاف أن كتاب الله تعالى يشتمل على الحقائق وهي كل كلام بقي على موضوعه كالأيات التي لم يتجاوز فيها والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه والداعية إلى أسمائه وصفاته، كقوله: تعالى: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) (٢٢: الحشر) وقوله تعالى (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) (٦٠: النحل) وغيرها من الآيات^(٢).

هذا وتنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام لغوية ونعني بها ما استعمل من الألفاظ في معناه اللغوي، أو بعبارة أخرى هي استعمال اللفظ فيما وضع له أولاً ولم ينتقل إلى معنى شرعي أو اصطلاحى، كلفظ (الشجرة) الموضوع للنبات المعروف بهذا الاسم، والحقيقة العرفية هي التي انتقلت عن مسماها إلى غيره بعرف الاستعمال كالدابة فهي مشتقة من الدبيب: أي كل ما يدب على الأرض، ولكنها استعملت في العرف على بعض البهائم^(٣). أما القسم الثالث من الحقيقة فهي الشرعية ويراد بها استعمال الاسم الشرعي فيما كان موضوعاً له أولاً في الشرع، كالصلاة في معناها المعروف في

(١) الإتقان، ٢ / ٤٧.

(٢) البرهان ٢ / ٢٥٤.

(٣) انظر: المحصول للرازي بتصرف ١ / ٤١٠ وما بعده.

الشرع، وكذلك الزكاة والحج والصوم والطلاق وغير ذلك^(١).

ثانياً: المجاز:

هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح المتخاطبين لعلاقة بينه وبين المعنى الذي وضع له مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي^(٢).

هذا وقد اختلف العلماء - كما يقول السيوطي - في وقوع المجاز، حيث ذهب الجمهور إلى القول بوقوعه، على حين أنكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاضي من الشافعية وابن خوير منداد من المالكية، واحتجوا على ذلك بأن المجاز أخو الكذب والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى^(٣).

ثم يعقب على هذا السيوطي بقوله: "وهذه - أي حجتهم - شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها"^(٤).

ولله دره الفخر الرازي حيث ذهب إلى القول بجواز وقوع المجاز مستدلاً على ذلك بما جاء في القرآن فقال ما نصه: "الأكثر من جوزوا ذلك - أي وقوع المجاز في القرآن والحديث - خلافاً لأبي بكر بن داود الأصبهاني، دليلنا قوله تعالى: (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ)، (وَجَاءَ رَبُّكَ)، وقد ثبت بالدليل أنه لا يجوز أن يكون المراد ظواهرها فوجب صرفها إلى غير ظواهرها وهو المجاز"^(٥).

(١) المحصول ١ / ٤٤٧، ثم انظر: الزهر ١ / ٣٦٦ وإرشاد الفحول ٢٢ - ٢٣.

(٢) أصول الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد مطلوب ص ٣١٠.

(٣) الإتيان ٢ / ٤٧ والبرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٥٥.

(٤) نفسه ٢ / ٤٧.

(٥) المحصول ١ / ٤٦٢.

كما يستدل الرازي في موضع آخر على وقوع المجاز في اللغة بقوله: "إنهم يستعملون الأسد في الشجاع والحمار في البليد مع اعترافهم بأن الأسد والحمار غير موضوعين في أول الأمر لهذين المعنيين، بل إنهما أطلقا عليهما لما بين مفهوميهما وبين هذين الأمرين من المشابهة ولا معنى للمجاز إلا ذلك".

كيف تميز بين الحقيقة والمجاز:

ذكر العلماء أن هناك بعض العلامات أو الأمارات التي تميز بها بين الحقيقة والمجاز وهي: ^(١)

١- النقل عن أهل اللغة، وذلك بأن ينص علماء اللغة وأئمتها على أن هذا اللفظ حقيقة في استعمال ما جاز في غيره.

٢- تبادل المعنى إلى الفهم والعراء عن القرينة وهو من علامات الحقيقة، وذلك أننا إذا سمعنا أهل اللغة الناطقين بها يعبرون عن معنى واحد بعبارتين ويستعملون إحداهما بقرينة دون الأخرى، عرفنا أن اللفظ حقيقة في المستعمل بلا قرينة ومجاز في المستعمل معها.

٣- إطلاق اللفظ إلى ما يستحيل أن يطلق عليه، أو استعمال اللفظ في المعنى المنسي وهو من علامات المجاز، مثال الأول قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) إذ يستحيل أن تسأل القرية والمقصود أهل القرية، ومثال الثاني باستعمال لفظ الدابة في الحمارة، والأصل أنه موضوع لكل ما يدب على الأرض.

دوران اللفظ بين الحقيقة والمجاز:

اختلف العلماء فيما إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فهل يجوز إرادة الحقيقة والمجاز معاً أم أحدهما؟ حيث ذهب الشافعي إلى أنه يجوز إرادة الحقيقة والمجاز في حالة

(١) انظر: المحصول للرازي ٤٨٠/١ - ٤٨٢ والمزهر للسيوطي ١ / ٣٦٣ والطراز للعلوي ١ / ٩٠ -

واحدة، على حين لا يرى أبو حنيفة ذلك، وفي هذا يقول الزنجاني: "إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز جاز أن يكون كلاهما مراداً عند الشافعي رضي الله عنه.. وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجوز إرادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة، بل إذا صارت الحقيقة مرادة خرج المجاز عن كونه مراداً، وإذا صار المجاز مراداً خرجت الحقيقة عن كونها مرادة"^(١).

هذا ويتضح هذا الخلاف في تفسير قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ مُرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (٦: المائدة). فإن عبارة (لامستم النساء) محتمل المعنى الحقيقي وهو الدلالة على الملامسة المعروفة باليد أو الجسم وبه قال الشافعي حيث حكم بأن الملامسة المعروفة كالمصافحة مثلاً تنقض الوضوء، على حين ذهب أبو حنيفة إلى أن الملامسة مقصود بها معناها المجازي وهو الجماع، ومن ثم حكم بأن اللمس المعروف ليس ناقضاً للوضوء^(٢).

أقسام المجاز: ينقسم المجاز إلى قسمين هما^(٣):

الأول: المجاز في التركيب، ويسمى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي وعلاقته الملامسة، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملاسته له كقوله تعالى: (وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) فنسبت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً لها وقوله: (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ)، وقوله: (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي) فنسب الذبح وهو فعل الأعوان إلى فرعون، والبناء وهو فعل العملة إلى هامان لكونهما أمرين به. وكذا قوله: (وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ) فنسب الإحلال إليهم لتسبيهم في كفرهم بأمرهم إياهم به. وقوله

(١) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ٦٨.

(٢) نفسه.

(٣) انظر: الإتيان ٢ / ٤٧ - ٤٤ والبرهان من علوم القرآن ٢ / ٢٥٦ - ٢٩٦.

تعالى: (يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا) نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه، وقوله: (عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ) أي، رضية - وقوله: (فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ) أي عزم عليه بدليل. فإذا عزمست، وهذا القسم أربعة أنواع: أحدها: ما طرفاه حقيقيان كآلية المصدر بها، وكقوله: (وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا). ثانيها: مجازيان نحو (فَمَا رِيحَتِ تَجَارِثُهُمْ) أي ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز. ثالثها، ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر، أما الأول أو الثاني: كقوله: (أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا) أي برهاناً وقوله: (كَلَّا إِنَّهَا لَطْفٌ * نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى * تَدْعُو مَنْ أَذْبَرَ وَتَوَلَّى) فإن الدعاء من النار مجاز، وقوله: (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)، وقوله: (تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ)، وقوله: (فَأَمَّهُ هَاوِيَةً) فاسم الأم الهاوية مجاز: أي كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له كذلك النار للكافرين كافلة وماوى ومرجع.

القسم الثاني: المجاز في المفرد، ويسمى المجاز اللغوي وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، وأنواعه كثيرة، منها:

- ١- إيقاع السبب موقع المسبب كقوله تعالى: (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) (سورة آل عمران، ١٨١)، أي سنحفظه فنجازيهم عليه.
- ٢- إطلاق اسم الكل على الجزء كقوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ) (سورة البقرة، ٨٨) أي أناملهم.
- ٣- إطلاق اسم الملزوم على اللازم كقوله تعالى: (أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ) (سورة الروم، ٣٥) أي أنزلنا برهاناً يستدلون به فهو يدهم، سمى الدلالة كلاماً لأنها من لوازم الكلام.
- ٤- إطلاق اسم اللازم على الملزوم، كقوله تعالى: (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ) (سورة الصافات ١٤٣) أي من المصلين، فالتسبيح من لوازم الصلاة.

- ٥- إطلاق اسم المطلق على المقيد: كقوله تعالى: (فَعَقَرُوا النَّاقَةَ) (سورة الأعراف ٧٧)، والعاقرة لها من قوم صالح (على ما قيل) قدار بن سالف، لكنهم لما رضوا الفعل نزلوا منزلة الفاعل.
- ٦- إطلاق اسم المقيد على المطلق: كقوله تعالى: (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) (سورة آل عمران، ٦٤)، والمراد كلمة الشهادة وهي عدة كلمات.
- ٧- إطلاق الأمر وإرادة التهديد كقوله تعالى: (فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِّنْ دُونِهِ) (سورة الزمر، ١٥) لأنه لا يعقل أن يأمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بعبادة غير الله.
- ٨- إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له في الحقيقة: كقوله تعالى: (وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) (سورة الروم، ٣) فأضاف الغلب إليهم، لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم لوقوعه بهم.
- ٩- إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقارنته كقوله تعالى: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) (سورة الطلاق، ٢) أي قادرين بلوغ الأجل أي انقضاء العدة، وقوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) (سورة البقرة ١٨٠) أي قارب حضور الموت.
- ١٠- إطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد داومه: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا) (سورة النساء، ١٣٦).
- ١١- تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه: كقوله تعالى: (قَالَ مَا مَنَّكَ عَلَىَّ) (سورة الأعراف، ١٢) يعني ما دعاك ألا تسجد.
- ١٢- إقامة صيغة مقام أخرى وهو أنواع كثيرة، منه (فاعل) بمعنى (مفعول) كقوله تعالى: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ) (سورة هود، ٤٣) أي لا

معصوم ومنه (مفعول) بمعنى (فاعل) نحو قوله عز وجل: (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا) (سورة مريم، ٦١) آتياً. ومنه (فعل) بمعنى (مفعول) كقوله تعالى: (وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا) (سورة الفرقان ٤٤)، أي مظهراً فيه. ومنه مجيء المصدر على (فعل) كقوله تعالى: (لِّمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا) (سورة الفرقان، ٦٢) أي شكراً ومنه إقامة الفاعل مقام المصدر نحو قوله تعالى: (لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ) (سورة الواقعة، ٢) أي: تكذيب.

* * *

المبحث الرابع أقسام اللفظ القرآني من حيث طرق دلالاته على الأحكام

ينقسم اللفظ القرآني من حيث طرق دلالاته إلى أربعة أقسام هي: دلالة المنطوق، والمفهوم والاقتضاء والإشارة، وهذا هو ما أشار إليه السيوطي في إتقانه حيث قال: "قال بعضهم: الألفاظ إما أن تدل بمنطوقها أو بفحواها ومفهومها أو باقتضاءها وضرورتها أو بمعقولا المستنبط منها، حكاه ابن الحصار وقال: هذا كلام حسن" قلت - أي السيوطي - فالأول: دلالة المنطوق والثاني دلالة المفهوم والثالث دلالة الاقتضاء والرابع دلالة الإشارة^(١).

أولاً: دلالة المنطوق^(٢): هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق - أي أن دلالاته تكون من مادة الحروف التي ينطق به، ومنه: النص، والظاهر، والمؤول، فالنص: هو ما يفيد بنفسه معنى صريحاً لا يحتمل غيره، كقوله تعالى: (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) (١٩٦ - البقرة). فإن وصف عشرة بكاملة قطع احتمال العشرة لما دونهما مجازاً، وهذا هو الغرض من النص.

والظاهر: هو ما يسبق إلى الفهم منه عند إطلاق معنى مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، فهو يشترك مع النص في أن دلالاته في محل النطق، ويختلف عنه في أن النص يفيد معنى لا يحتمل غيره، والظاهر يفيد معنى عند الإطلاق مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً كقوله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) (١٧٣ - البقرة)، فإن الباغي

(١) الإتقان ٢ / ٤٢.

(٢) انظر الإتقان، ٢ / ٤١ ومباحث في علوم القرآن للقطان، ص ٢٥٠ - ٢٥١، ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ص ٣٠٠.

يطلق على الجاهل، ويطلق على الظالم، ولكن إطلاقه على الظالم أظهر وأغلب فهو إطلاق راجح، والأول مرجوح، وكقوله: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ) (٢٢٢ - البقرة)، فانقطاع الحيض يقال فيه طهر، والوضوء والغسل يقال فيهما طهر، ودلالة الطهر على الثاني أظهر، فهي دلالة راجحة والأولى مرجوحة.

والمؤول: هو ما حمل لفظه على المعنى المرجوح لدليل يمنع من إرادة المعنى الراجح، فهو يخالف الظاهر في أن الظاهر يحمل على المعنى الراجح حيث لا دليل يصرفه إلى المعنى المرجوح، أما المؤول فإنه يحمل على المعنى المرجوح لوجود الدليل الصارف عن إرادة المعنى الراجح، وإن كان كل منهما يدل عليه اللفظ في محل النطق، كقوله تعالى: (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) (٢٤ - الإسراء) فإنه محمول على الخضوع والتواضع وحسن معاملة الوالدين. لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة. ثانياً: دلالة المفهوم^(١): هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق وهو قسمان:

١ - مفهوم موافقة.

٢ - مفهوم مخالفة.

أما مفهوم الموافقة: فهو ما يوافق حكمه المنطوق - وهو نوعان: النوع الأول: فحوى الخطاب: وهو ما كان المفهوم فيه أولى بالحكم من المنطوق، كفهم تحريم الشتم والضرب للوالدين أولى لأفهما أشد من كلمة (أف). النوع الثاني: لحن الخطاب: وهو ما ثبت الحكم فيه للمفهوم كثبوته للمنطوق على السواء - كدلالة قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) (١٠ - النساء) على تحريم إحراق أموال اليتامى أو إضاعته بأي نوع من

(١) انظر: الإتيان ٢ / ٤٢ والبرهان، ٢ / ١٩ - ٢٠، ومباحث في علوم القرآن للقطان ص ٢٥٢ - ٢٥٤. ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ص ٣٠١.

أنواع التلف لأن هذا مساو للأكل في الإتلاف.

وتسمية هذين بمفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه يوافق المنطوق به في الحكم وإن زاد عليه في النوع الأول، وساواه في الثاني.

وأما مفهوم المخالفة: فهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق، لانتفاء قيد من القيود المعتمدة في الحكم، ويسمى: (دليل الخطاب) ومثاله قوله تعالى: (وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ)^(١) (آية ٢٥ النساء)، من تحريم نكاح الأمة لمن يجد طول الحرة المؤمنة.

أنواع مفهوم المخالفة: وهي كثيرة من أهمها^(٢):

١- مفهوم الصفة: وهو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بوصف، على ثبوت نقيض هذا الحكم للمسكوت الذي انتفى عنه ذلك الوصف، وذلك كقوله تعالى: (وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ)، فإن تقييد الإماء بالمؤمنات يدل على أن المسلم إذا لم يملك مهر الحرة، فيعجز عن الزواج بها، فإنه يحلّ له الزواج بالإماء المؤمنات، يدل على هذا بمنطوقه ويدلّ بمفهوم المخالفة على أنه في هذه الحال يحرم عليه أن يتزوج بالإماء غير المؤمنات، كتابيات أو مشركات، فالحلّ مقيد بوصف الإيمان فينتفي الحلّ بانتفاء الوصف.

٢- مفهوم الشرط: وهو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بشرط على ثبوت

نقيض هذا الحكم للمسكوت عنه الذي انتفى عنه هذا الشرط. وذلك كقوله تعالى:

(١) البرهان، ٢ / ٢١ - ٢٣.

(٢) مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ) (آية ٦ الطلاق)، فإنه يدل بمنطوقه على أن الحامل تجب لها النفقة، ويدل بمفهوم المخالفة على أن المبتوتة التي تكون غير حامل لا تجب لها النفقة، لانتفاء الشرط الذي علق عليه الحكم.

٣- مفهوم الغاية: وهو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بغاية على ثبوت نقيض الحكم في المسكوت عنه بعد هذه الغاية، وذلك كقوله تعالى: (كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)^(١)، فإن هذا النص يدل بمنطوقه على إباحة الأكل والشرب في الليل الذي يقصد صيام النهار الذي يليه إلى الفجر الذي هو غاية الحل المدلول عليها بجي، ويدل بمفهوم المخالفة على أن ما كان مباحاً في الليل قد صار ممنوعاً بعد هذه الغاية، وهي طلوع الفجر، ومثل ذلك قوله: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٢)، فقد أفادت بمنطوقها وجوب الصيام بياض النهار، وبمفهومها المخالف عدم وجوب الصيام في الليل.

٤- مفهوم العدد: هو دلالة النص الذي قيد فيه الحكم بعدد مخصوص على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لحكم المنطوق، لانتفاء ذلك القيد، وذلك كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٣)، فيدل بمنطوقه أن حد القاذف ثمانون جلدة، ويدل بمفهوم المخالفة على أن الزائد على الثمانين غير واجب.

٥- مفهوم اللقب:

هو دلالة منطوق اسم الجنس أو اسم العلم، على نفي حكمه المذكور عما عداه، كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر"

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) البقرة ١٨٧.

(٣) النور ٤.

والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً، بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربي، الآخذ والمعطي فيه سواء..^(١).

فيستدل بالنص على هذه الأصناف الستة، على عدم ثبوت الربا في غيرها، عند القائل بمفهوم اللقب، وكقوله: "الماء من الماء"^(٢)، فيؤخذ منه عن طريق مفهوم المخالفة أنه لا يجب الغسل بالإكسال لعدم الماء، ومعنى الإكسال أن يجامع الرجل زوجته ولا ينزل المني.

٦- مفهوم الحصر: بما وإلا أو إنما أو بغيرهما، مثل ما قام إلا زيد، فتفيد بالمنطوق إثبات القيام لزيد، وبمفهوم المخالفة نفي القيام عن غيره.

الاختلاف في الاحتجاج بمفهوم المخالفة: اختلف العلماء في الاحتجاج بهذه المفاهيم، والأصح في ذلك أنها حجة بشروط منها^(٣):

١- ألا يكون المذكور خرج مخرج الغالب - فلا مفهوم للحجور في قوله تعالى: (وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ) (٢٣ - النساء)، لأن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج.

ومنها ألا يكون المذكور لبيان الواقع - فلا مفهوم لقوله: (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) (١١٧ - المؤمنون) لأن الواقع أن أي إله لا برهان عليه، وقوله: (لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) صفة لازمة جيء بها للتوكيد والتهكم، مدعي إله مع الله لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان - ومثله قوله: (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) (٣٣ - النور) فلا مفهوم له يدل على إباحة إكراه السيد لأتمته على البغاء إن لم ترد التحصن، وإنما قال: (إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) لأن الإكراه لا يتأتى إلا مع إرادة التحصن.

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع في أبواب متفرقة وأحمد.

(٢) الحديث رواه مسلم في كتاب الحيض ورقمه (٣٤٣) إنما الماء من الماء وعلي هذا يصلح مثلاً للحصر.

(٣) انظر: الإقنان ٢ / ٤٢ ومباحث في علوم القرآن ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

ثالثاً: دلالة الاقتضاء^(١):

قد يتوقف صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية على معنى خارج عن اللفظ، فإذا كان ذلك كذلك؛ سميت الدلالة على هذا المعنى المقدر "دلالة الاقتضاء"، لأن استقامة الكلام تقتضي هذا المعنى وتستدعيه، وسمى الحامل على التقدير والزيادة "المقتضي" بالكسرة، وسمى الشيء المزيد "المقتضي" بالفتح وسمى ما ثبت به من الأحكام "حكم المقتضي"^(٢).

فدلالة الاقتضاء: هي دلالة الكلام على معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً^(٣). والمقتضي عند عامة الأصوليين من الحنفية وجميع أصحاب الشافعي وجميع المعتزلة ثلاثة أقسام:

أ) ما وجب تقديره لتوقف صدق الكلام عليه، وذلك كقوله عليه الصلاة والسلام: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٤).

فإن الخطأ والنسيان لم يرفعاً، بدليل وقوعهما من أمته صلى الله عليه وسلم، إذن فلا بد من تقدير شيء حتى يكون الكلام صادقاً، إذ هو صادر ممن لا ينطق عن الهوى وذلك بأن نقول: "رفع إثم الخطأ أو ما أشبهه، وبهذا التقدير يصبح هذا الكلام صادقاً".

ب) ما وجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه عقلاً، وذلك كقوله تعالى:

(١) انظر الإتيان: ٢ / ٤٢ ومباحث في علوم القرآن للقطان، ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) كشف الأسرار على أصول البردوي: (١ / ٧٥).

(٣) المحلى على جمع الجوامع: (١ / ١٧٢ - ١٧٣).

(٤) الحديث من رواية الطبراني في الكبير عن ثوبان، وللحديث صيغة أخرى وهي: "إن الله تعالى تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، وهي من رواية ابن ماجه عن أبي ذر برقم (٢٠٤٣) والحاكم عن ابن عباس، وفي رواية لابن ماجه عن ابن عباس برقم (٢٠٤٥): إن الله وضع عن أمتي..

(وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ^(١))، فإن هذا الكلام لابدّ فيه من تقدير لفظ، لكي يصح عقلاً، وذلك المقدر لفظ أهل، إذ القرية - وهي الأبنية المجتمعة - لا يصح سؤالها عقلاً. ومثل ذلك قوله تعالى: (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)^(٢) فإن النادي - وهو مجتمع القوم ومتحدثهم - لا يصح دعاؤه، فكان لابدّ من تقدير لفظ به الكلام، وهو لفظ (أهل) ويكون تقدير الآية: فليدع أهل ناديه، وبذلك يصح الكلام ويستقيم.

ج - ما وجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه شرعاً، وذلك كقولك لمن يملك عبداً: "أعتق عبدك عني بألف"، فإن هذا يدلّ على التملك، فكأنك قلت ملكني إياه بألف ثم اعتقه عني، إذ لا يصح العتق إلا بعد التملك^(٣).

رابعاً: دلالة الإشارة: هي دلالة اللفظ على حكم غير مقصود ولا سبق له النص، ولكنه لازم للحكم الذي سبق الكلام لإفادته، وليس بظاهر من كل وجه قال السرخسي: "والثابت بالإشارة ما لم يكن السياق لأجله، لكنه يعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة ولا نقصان، وبه تتم البلاغة ويظهر الإعجاز"^(٤).

وقال فخر الإسلام البزدوي عند الكلام على الاستدلال بالإشارة: "هو العمل بما ثبت بنظمه لغة، ولكنه غير مقصود ولا سيق له النص، وليس بظاهر من كل وجه"^(٥)، مثل: قوله تعالى: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِّنَ اللَّهِ

(١) يوسف ٨٢.

(٢) العلق ١٧.

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١ / ٧٦) المحلى على جمع الجوامع (١ / ١٧٣).

(٤) أصول السرخسي: (١ / ٢٣٦).

(٥) أصول البزدوي: (١ / ٦٨).

وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ^(١)، فهذا النص يدل بعبارةه على استحقاق نصيب من الفداء للفقراء المهاجرين، لأن الآية سيقت لبيان هذا الحكم، كما قال الله تعالى: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ) (الآية ٧ الحشر).

ويدلّ بالإشارة على زوال ملكيتهم عما خلفوا بمكة لاستيلاء الكفار عليها، فإن الله تعالى سماهم فقراء، مع إضافة الديار والأموال إليهم، والفقير حقيقة من لا يملك المال، لا من بعدت يده عن المال.."، وفي هذا يقول السرخسي: "وهذا حكم ثابت بصيغة الكلام من غير زيادة ولا نقصان، فعرفنا أنه ثابت بإشارة النص"^(٢). ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ^(٣)).

فهذا النص القرآني يدلّ بعبارةه على إباحة الأكل والشرب والاستمتاع بالزوجات، في جميع الليل من ليالي رمضان إلى طلوع الفجر الصادق. ويدلّ بإشارته أيضاً على أن من أصبح جنباً فصومه في ذلك اليوم صحيح، لأن الله تعالى قال: (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)، فإذا كان الاتصال مباحاً في جميع أجزاء الليل، فقد يطلع عليه الفجر وهو جنب، فيكون الاغتسال بعد طلوع الفجر.

(١) الحشر / ٧، ٨.

(٢) أصول السرخسي: (١ / ٢٣٦).

(٣) البقرة ١٣٧.

الخاتمة

استطعت من خلال هذه الدراسة أن أتوصل إلى بعض النتائج؛ ومن أهمها:

- ١- أن الألفاظ الموضوعية في اللغة العربية الدالة على العموم كثيرة، منها المفرد المعرف بـ (ال) الاستغراقية والجمع المعرف بـ (ال) الجنسية التي تفيد الاستغراق، والنكرة في سياق النفي أو النهي، وغير ذلك.
- ٢- أن العام ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: العام الباقي على عمومته، والعام المراد به الخصوص، والعام المخصوص، كما بين البحث أن هناك فروقاً بين النوعين الأخيرين.
- ٣- أن العلماء إذا كانوا اتفقوا على أن دلالة الخاص قطعية إلا أنهم اختلفوا في دلالة العام على أفرادها، فعلى حين ذهب الجمهور إلى القول بأن دلالة على جميع أفرادها ظنية، نجد معظم الحنفية يقولون بأن دلالة على جميع أفرادها قطعية.
- ٤- أن العام يتم تخصيصه إما بمخصص متصل كالاستثناء والصفة والشرط والغاية وبديل البعض من الكل، أو بمخصص منفصل كالقرآن والحديث والإجماع والقياس.
- ٥- أن للمطلق والمقيد خمس حالات وأن هناك شروطاً لابد من توافرها لحمل المطلق على المقيد.
- ٦- أن المشترك يحمل على أحد معانيه إذا كانت هناك قرينة تدل على ذلك، أما إذا لم تكن هناك قرينة ترجح المعنى المقصود من المشترك فإن الراجح هو المذهب القائل بجواز استعمال المشترك في جميع معانيه، لورود ذلك في لغة العرب فضلاً عن وقوعه في القرآن.
- ٧- أن اللفظ القرآني ينقسم من حيث طرق دلالة على الأحكام إلى أربعة أقسام هي:

- دلالة الإشارة وأن دلالة المنطوق تنقسم إلى النص والظاهر والمؤول، وأما دلالة المفهوم فتتقسم إلى مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة بأنواعه المختلفة.
- ٨- أن هناك اختلافاً بين العلماء في الاحتجاج بمفهوم المخالفة، والأصح في ذلك أنها حجة بشروط ذكرت في هذا البحث.
- ٩- أن اللفظ ينقسم من حيث وضوح دلالاته أو خفائها على المعنى إلى قسمين، واضح الدلالة وهو أربعة: الظاهر والنص والمفسر والمحكم، وغير واضح الدلالة وهو أربعة: الخفي والمشكل والمحمل والمتشابه.
- ١٠- وأخيراً أظهر البحث أن اللفظ القرآني ينقسم باعتبار استعماله في معناه إلى الحقيقة والمجاز، والحقيقة ثلاثة أقسام هي: الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية، أما المجاز فينقسم إلى قسمين: المجاز في التركيب والمجاز في المفرد وأنواعه كثيرة..

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،
وصلّى الله وسلّم على نبينا وأسوتنا محمد وعلى آله وأصحابه
ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

أهم المصادر والمراجع

- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي (ت: ٩١١ هـ)، القاهرة، الحلبي، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨ م.
- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الأمدي (ت: ٦٣١ هـ).
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (ت: ١٢٥٥ هـ).
- أصول السرخسي (أبوبكر محمد بن أحمد السرخسي ت: ٤٩٠ هـ القاهرة د.ت.
- أصول الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد مطلوب، القاهرة، د. ت.
- أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٥٤ هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، القاهرة، الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٧٢ م.
- تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، بيروت، د.ت.
- التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢ هـ).
- الخصائص لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) الطبعة الثانية، بيروت، تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار.
- الرسالة للشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، القاهرة.
- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ).

- سنن ابن ماجه (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار الحديث، د. ت.
- سنن أبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ) مراجعة وتعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، د. ت.
- سنن الترمذي (ت: ٢٨٩ هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، بيروت، ١٩٨٠م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، القاهرة، ١٣٢٨م.
- صحيح البخاري (ت: ٣٥٦ هـ)، القاهرة، الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٩٥٣م.
- صحيح مسلم (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، ١٩٥٤.
- الطراز ليحيى بن حمزة العلوي (ت: ٧٤٩هـ)، لبنان، بيروت، ١٩٨٠م.
- علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف، القاهرة، مكتبة الدعوة الإسلامية، الطبعة الثامنة، د. ت.
- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبدالنواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت: ٧٣٠هـ) بيروت، د. ت.
- مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة عشرة، ١٩٨٨م.

- مباحث في علوم القرآن لمناع القطعان، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٩٩٥م.
- المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- المستصفي من علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)
- المسند لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، دار الفكر العربي، د.ت.
- المعجم الكبير للطبراني، القاهرة، دار الحديث، ١٩٨٥م.
- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للإسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، القاهرة.
- الوجوه والنظائر لابن الجوزي، القاهرة، د.ت.

* * *

